درجة ممارسة السلوك الانتخابي ومعايير اختيار المرشح لدى المعلم الأردني

*ناصر إبراهيم الشرعه**

ملخص

هدفت الدراسة الكشف عن درجة ممارسة المعلمين للسلوك الانتخابي، والمعايير التي يعتمدونها لاختيار المرشح، ولتحقيق أهداف الدراسة تم تصميم استبانة تكونت من ثلاثة أقسام، تضمن الأول (5) متغيرات مستقلة، وشمل الثاني (10) مظاهر للسلوك الانتخابي، وشمل الثالث: (17) معيارا لاختيار المرشح، وبعد التأكد من صدق وثبات الاستبانة، تم توزيعها على عينة تكونت من (342) معلما ومعلمة، موزعين على ثلاث محافظات (العاصمة والمفرق وإربد)، وأظهرت النتائج أن المعلمين يمارسون مظاهر السلوك الانتخابي بدرجة متوسطة، كما تبين وجود فروق ذات دلالة إحصائية تبعا لمتغير المحافظة ولصالح محافظة المفرق، وتبعا لمتغير الجنس ولصالح الذكور، وتبعا لمتغير الانتماء لمؤسسات المجتمع المدني ولصالح المنتمين. كما أوضحت النتائج أن أهم المعايير التي يعتمدها المعلمون لاختيار المرشح هي: النزاهة، والشخصية القوية والقيادية، والمؤهل العلمي، والتديّن، وكانت أقل المعايير أهمية: العمر الأكبر، ورأس المال، والانتماء الحزبي، والجنس (الأنثى)، وقد ظهرت فروق ذات دلالة إحصائية في بعض هذه المعايير باختلاف المتغيرات المستقلة، وفي ضوء النتائج قدمت الدراسة بعض التوصيات الإجرائية المستقبلية.

الكلمات الدالة: السلوك الانتخابي، المعلم، معايير اختيار المرشح.

المقدمـة

تعد الانتخابات في الأنظمة الديمقراطية ركناً أساسيا وجوهرياً لقيام النظام، حيث تعطي الانتخابات للهيئة المنتَخَبَة الشرعية لممارسة السلطة وحق إصدار الأنظمة والتشريعات التي تراها ضرورية لتنظيم حياة المجتمع، كما تعتبر حجر الأساس في تعزيز انتماء المواطنين لوطنهم، حيث تقدم الفرصة أمام أكبر نسبة منهم لممارسة السلطة السياسية، وتمكنهم من مراقبة ومتابعة الهيئات المنتَخَبَة والتأكد من تطبيقهم للأفكار التي عرضوها أمام المواطنين الذين انتخبوهم، ولذلك تتميز الديمقراطيات الحديثة بسعيها المستمر لتوسيع مشاركة المواطنين في الانتخابات.

ويعتبر الانتخاب مؤسسة قانونية وسياسية قديمة، إذ عرفته قديما بعض الأمم كالرومان قبل الميلاد بعدة قرون، كما استعمل في القرون الوسطى من طرف الكنيسة، وخاصة من أجل اختيار الإمبراطور الجرماني، أما في العصر الحديث، فقد بدا يتجلى كأسلوب واضح في اختيار وتعيين الحكام، خاصة في الدول الغربية مع نشأة وتطور النظام البرلماني في انجلترا، ثم انتشر استعماله شيئا فشيئا إلى درجة أنه أصبح مرادفا للديمقراطية، وأصبح كل نظام لا يستمد شرعيته من الانتخابات يوصف بأنه أوتوقراطي أو استبدادي أو سلطوي (بن يمينة، 2014، 30).

وقد حرص الأردن منذ تأسيسه على يد الملك المؤسس عام 1921 على إرساء أسس الحياة البرلمانية، فقد شكل الأمير عبد الله لجنة للتحضير للانتخابات في عام 1923 لكن الظروف لم تساعد، وأجريت أول انتخابات للمجلس التشريعي الأول، والذي باشر أعماله في 1929/4/2، وتألف من 16 عضوا تسعة من العرب المسلمين وثلاثة من المسيحيين واثنان من الشراكسة، واثنان من البدو، (المشاقبة، 2005، 64). يتم انتخابهم على مرحلتين، إذ كان الأهالي ينتخِبون الأعضاء الثانويين الذين بدورهم ينتخبون المجلس التشريعي عن مختلف مناطق الدولة (نقرش،2009، 25).

وتشكل خلال عهد الإمارة خمسة مجالس تشريعية مُنتَخَبة، مُنحت وقتها صلاحيات محدودة، وكان السبب الرئيس في ذلك هو الانتداب البريطاني، الذي مارس ضغوطا عديدة على أعضاء المجالس الخمسة، إلا أنه بالرغم من ذلك استطاعوا أن يثبتوا قدرة الأردنيين على تحمل المسؤولية، والانتقال إلى المجتمع والدولة المدنية التي أساسها الحكم الشعبي، وفق الأنظمة والقوانين (محافظة،1990، 224).

وفي عام 1946 حصلت إمارة شرق الأردن على استقلالها وتم إلغاء الانتداب البريطاني، والاعتراف باستقلال شرق الأردن

* كلية اربد الجامعية، جامعة البلقاء التطبيقية، الأردن. تاريخ استلام البحث 2015/12/27، وتاريخ قبوله 2016/2/3.

© 2018 عمادة البحث العلمي وضمان الجودة/ الجامعة الأردنية. جميع الحقوق محفوظة.

استقلالا شاملا كدولة مستقلة ذات سيادة، تقوم على أساس النظام النيابي الملكي، وصدر في هذه المرحلة الدستور الثاني عام1947، الذي أخذ بنظام المجلسين (النواب والأعيان تحت اسم مجلس الأمة) مجلس الأعيان المعين أعضاؤه من قبل الملك، ومجلس النواب المنتَخَب بالانتخاب الحر والمباشر والسري من قبل أبناء الشعب الأردني (العدوان،2008، 49).

وفي نيسان 1947 نُشِر قانون الانتخاب لمجلس النواب الذي نص على حق كل أردني أتمّ الثامنة عشرة من عمره في الانتخاب. وتألف مجلس الأمة من (20) نائبا يُنتَخبون مباشرة من الشعب و(10) أعيان، وحُددت مدة المجلس بأربع سنوات، فكان أول مجلس نواب يتأسس في عهد المملكة الأردنية، وقد تم حله بتاريخ 1950/1/1 لإجراء انتخابات جديدة تشمل الضفتين على أساس الوحدة المتوقعة بينهما. وبعد قرار وحدة الضفتين أنتُخِب مجلس النواب الأردني الثاني والثالث والرابع والخامس والسادس والسابع والثامن والتاسع، جامعا لممثلي ضفتي المملكة (موقع مجلس النواب: http://www.parliament.jo).

وفي الفترة من 1978/11/2 إلى 1984/1/6 تم إنشاء مجلس وطني استشاري يحُلُّ بصورة مؤقتة محل مجلس النواب المجمَّد، واستمرَّت تجربة المجلس الوطني الاستشاري مدة ست سنوات، في ثلاث دورات، مدة كل منها سنتان، ويجدر بالذكر أن المجلس الوطني الاستشاري لم يكن بديلا عن الحياة البرلمانية الانتخابية التي درج عليها الأردن، فأعضاؤه جاؤوا عن طريق التعيين وليس عن طريق الانتخاب، ولم يكن لهم الحق في استجواب الوزراء أو طرح الثقة بالحكومة أو بأحد من الوزراء. وبعدها أعيد لمجلس النواب ممارسته لصلاحياته بموجب إرادة ملكية تتضمن دعوة المجلس السابق (المجلس التاسع)، وفي 1984/3/13 جرت انتخابات فرعية لملء المقاعد الشاغرة في مجلس النواب عن الضفة الشرقية، كما قام المجلس بانتخاب أعضاء الضفة الغربية للمقاعد الشاغرة لها فعادت بذلك الحياة البرلمانية إلى الأردن وسُمّي هذا المجلس (بالمجلس العاشر لمجلس الأمة)، واستمر هذا المجلس حتى 30 تموز عام 1988 بعد أن أكمل مدته الدستورية وتمديد مدته حتى تاريخ حله وذلك قبل قرار فك الارتباط بين الضفتين (http://www.parliament.jo).

وشهد الأردن بعد عام 1989 تحولا ديمقراطيا حقيقيا، حيث تمت العودة للحياة البرلمانية، وتم إقرار الميثاق الوطني الأردني عام 1991 الذي التقت عليه كافة التيارات السياسية الأردنية، وأكدت من خلاله على مبدأ التعددية الحزبية والعملية الديمقراطية، كما صدر قانون الأحزاب الأردنية 1992 الذي سمح بممارسة العمل الحزبي بشكل علني بما يتفق مع مبادئ الدستور الأردني، بعد فترة حظر استمرت حوالي(35) سنة.

وتم خلال هذه الفترة (1989 –2013) انتخاب مجلس النواب الحادي عشر (1989–1993)، ومجلس النواب الثاني عشر (1993–1997)، ومجلس النواب الثالث عشر(1997–2001) وبعدها تم تأجيل الانتخابات سنتين، ثم مجلس النواب الرابع عشر(2003–2007) ومجلس النواب الخامس عشر(2007–2009) ومجلس النواب السادس عشر(2010–2012) الذي تم حله نتيجة الضغوطات الشعبية المطالبة بالإصلاح، وبعد إجراء تعديلات دستوريه طالت ما يقارب ثلث الدستور، وصدور قانون جديد للانتخاب –تضمن قائمة على مستوى الوطن– تم انتخاب المجلس السابع عشر (2013– الآن).

مشكلة الدراسة:

تعتبر أزمة المشاركة السياسية من القضايا التي تحظى باهتمام عالمي ومحلي في الآونة الأخيرة، وقد تزايد هذا الاهتمام في ظل العزوف عن المشاركة في الحياة السياسية بشكل جذب اهتمام الدوائر السياسية والاجتماعية في دراسة هذا الموضوع من جوانب متباينة (الشامي،2011، 1240). ويشار إلى أن ثمّة فجوة كبيرة بين العالم الثالث والعالم الغربي في الاهتمام بدراسة السلوك الانتخابي، إذ لم تُولِ بلدان العالم الثالث أهمية له، مما يدعو إلى حاجة ماسة لزيادة الاهتمام بدراسة هذا النوع من السلوك في بلدان العالم الثالث (Kieh, 2006, 2).

لقد أكدت الفلسفة التربوية في الأردن وفي أساسها الاجتماعي: أن المشاركة السياسية والاجتماعية في إطار النظام الديمقراطي حق للفرد وواجب عليه إزاء مجتمعه. وأن من الأهداف العامة للتربية: التمسك بحقوق المواطنة وتحمُّل المسؤوليات المترتبة عليها، وتقدير إنسانية الإنسان وتكوين قيم واتجاهات ايجابية نحو الذات والآخرين والعمل والتقدم الاجتماعي وتمثُّل المبادئ الديمقراطية في السلوك الفردي والاجتماعي. وأكدت مبادئ السياسة التربوية: أهمية التربية السياسية في النظام التربوي وترسيخ مبادئ المشاركة والعدالة والديمقراطية وممارستها (موقع وزارة التربية والتعليم: www.moe.gov.jo).وتهدف التربية في جوهرها العام إلى تكوين المواطن الصالح الذي يمتلك المعرفة والمهارة ويتمتع بولاء لمجتمعه ووطنه، بما يجعله مشاركا فاعلا، ولا شك بأن المعلم هو الأساس الأهم في كل العملية التربوية التي تحدث في المدرسة. كما يشكل المعلمون شريحة كبيرة ومهمة من أبناء المجتمع الأردني، إذ أن مهنة التعليم هي المهنة الأكثر انتشارا، ويكاد لا يخلو منها بيت أردني، كما أن المعلمين بمستواهم الاقتصادي والتعليمي يمثلون الطبقة الوسطى في المجتمع

الأردني وهي الطبقة التي تحرك النشاط السياسي في المجتمعات المختلفة عادة.

ويقف الأردن اليوم على موعد مع مناسبات انتخابية عديدة ومختلفة، إذ أقر مجلس الأمة السابع عشر (2013– الآن) قوانين الأحزاب والبلديات واللامركزية، كما ينتظر أن يقر قانون الانتخاب، التي تهدف جميعها إلى الإصلاح السياسي وتوسيع قاعدة المشاركة، حيث سيتمخض عن هذه القوانين إجراء انتخابات بلدية وانتخابات مجالس محلية (اللامركزية) وانتخاب مجلس نواب جديد.

ومن الملاحظ عزوف نسبة كبيرة عن المشاركة في الانتخابات النيابية للدورات الأخيرة – وهذا ما تؤكده نسب التصويت خاصة في مراكز المدن – كما أن نسبة كبيرة ممن يشاركون في الانتخابات ينطلقون من دوافع قبليّة أو إقليمية أو مصلحيه شخصية، وغيرها من دوافع السلوك الانتخابي غير الناضج، ومن أجل تغيير هذا الواقع، ينبغي أن تكون البداية من المؤسسة التربوية الرسمية الأولى وهي المدرسة، من خلال تشخيص السلوك الانتخابي لدى المعلم، الذي يقوم بتنشئة الجيل في أخطر مرحلة وأطول مدة، وتشكل قناعاته وسلوكياته واتجاهاته المنهج الخفي وهو الأكثر تأثيرا في تشكيل قيم ومعايير النشء، ومن هنا تتحدد مشكلة الدراسة في الكشف عن درجة ممارسة للسلوك الانتخابي ومعايير اختيار المرشح لدى المعلم الأردني.

أسئلة الدراسة:

يمكن التعبير عن مشكلة الدراسة في الأسئلة الآتية:

1. ما درجة ممارسة المعلمين للسلوك الانتخابي؟
2. هل يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α = 0. 05) في درجة ممارسة المعلمين للسلوك الانتخابي تعزى لمتغيرات: المحافظة، والجنس، والتخصص الأكاديمي، والعمر، والانتماء لمؤسسات المجتمع المدني؟
3. ما معايير اختيار المرشح لدى المعلمين؟
4. هل يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α = 0. 05) في درجة أهمية معايير اختيار المرشح لدى المعلمين تعزى لمتغيرات: المحافظة، والجنس، والتخصص الأكاديمي، والعمر، والانتماء لمؤسسات المجتمع المدني؟

أهمية الدراسة

الأهمية النظرية:

تنبع أهمية الدراسة من أهمية موضوع الانتخاب في عملية الإصلاح السياسي، وتأكيد النهج الديمقراطي في الحياة العامة، وتحقيق الرضا والولاء السياسي للمواطن وحفظ السلم الاجتماعي، كما تنبع أهميتها من أهمية فئة المعلمين من حيث العدد والدور الذي يؤدونه في تشكيل مستقبل الوطن، من خلال تنشئة أطفاله، كما تظهر أهميتها كونها من أوائل الدراسات التطبيقية التي تناولت السلوك الانتخابي ومعاييره لدى المعلمين، وكونها تقدم تشخيصا ميدانيا للواقع السياسي الأردني، كما تمثل قاعدة معلومات أولية يمكن أن توظف لرصد التطورات المستقبلية في الحياة السياسية الأردنية.

الأهمية التطبيقية:

1. يمكن أن تشكل إحدى المرجعيات لصانعي القرار في رسم السياسات العامة واتخاذ الخطوات المناسبة لتفعيل الحياة السياسية، وتعزيز النهج الديمقراطي خاصة أنها تأتي قبل عام على أقل تقدير من استحقاقات دستورية لعدة انتخابات على مستويات مختلفة.
2. أنها تبين للأحزاب السياسية أو من يرغب بالترشُح للانتخابات المعايير الواجب توافرها فيه، ليجد القبول والتوافق مع معايير الناخبين.
3. من الممكن أن تفيد منها المؤسسات القيّمة على التثقيف والتنشئة كوزارة التربية والإعلام والمنابر المختلفة من أجل التركيز على المعايير الصحيحة والتي يرتبط بها النفع العام، وتعديل المعايير غير الناضجة والمتخلفة عن العصر.

مصطلحات الدراسة:

- السلوك: نشاط جسمي أو عقلي أو اجتماعي أو انفعالي يصدر عن الكائن الحي نتيجة للعلاقة الدينامية والتفاعل بينه وبين البيئة المحيطة به (أبو جادو، 2008، 429) ويمكن تعريفه بأنه كل نشاط يصدر من الإنسان سواء كان أفعالاً يمكن ملاحظتها وقياسها، كالنشاطات الحركية، أو نشاطات تتم على نحو غير ملحوظ كالتفكير والتذكير والتخيل والانفعال وغير ذلك.
- الانتخاب (التصويت): هو تعبير عن تفضيل الشخص لمرشح أو مجموعة من المرشحين، فضلاً عن تفضيل الشخص من نظام سياسي واحد بدلاً من آخر (Blais, Elizabeth & Neil, 2004, 222). ويمكن تعريفه بأنه عملية الإدلاء بالصوت لصالح مرشح أو قائمة في صناديق الاقتراع في أي عملية انتخابية.
- السلوك الانتخابي: سلوك سياسي يجمع مجموع المواقف والتصرفات وردود الأفعال التي يتبناها المواطنون الذين تتوفر فيهم شروط التصويت، وذلك أثناء مناسبة انتخابية

معينة، بحيث تؤثر في نهاية المطاف على نتائج تلك الانتخابات (عباسي، 2012، 2) ويعرف إجرائيا بأنه النشاط الذي يقوم به الفرد ويتعلق بالانتخابات من المشاركة في حملة انتخابية والترويج لمرشح أو حزب ما والتصويت له، ويتحدد في هذه الدراسة بفقرات محور السلوك الانتخابي.

- المعايير: تعرف بأنها محددات ثقافية للسلوك المرغوب فيه اجتماعيا (بركات،1983، 14).
- درجة الممارسة: وهي الدرجة التي تحصل عليها استجابات أفراد العينة على فقرات أداة الدراسة محور السلوك الانتخابي.

حدود الدراسة ومحدداتها:

اقتصرت الدراسة على ما يأتي:

- بشريا ومكانيا: عينة من المعلمين والمعلمات في المدارس الحكومية ومن ثلاث محافظات هي: العاصمة، والمفرق (بدو الشمال) وإربد.
- زمانياً: الفصل الأول من العام الدراسي 2015/ 2016م.
- موضوعيا: قياس درجة ممارسة للسلوك الانتخابي ومعايير اختيار المرشح من خلال الاستبانة الذي أعده الباحث لهذا الغرض.
- المحددات: تتحدد نتائج الدراسة بدرجة صدق وثبات أداة الدراسة، وكذلك بدرجة موضوعية وجدّيّة أفراد العينة في الإجابة عن فقرات الاستبانة.

الإطار النظري:

تؤدي السياسة والعمل السياسي دورا مهما في حياة المجتمعات الإنسانية حيث تتأثر جميع مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والتربوية وحتى الدينية بنظام الحكم السائد وآلية صنع القرارات وطبيعة العلاقة بين الحاكم والمحكوم، وقد أظهرت التجربة التاريخية الإنسانية أن نظم الحكم الشمولية والاستبدادية لا تحضى بالقبول الشعبي، بل تسعى الشعوب إلى الخلاص منها، في حين تتمتع النظم القائمة على الشراكة والتعاون بين الحاكم والمحكوم بالتأييد والولاء الشعبي، وتحتاج الشراكة إلى نظام يمنح الشعب حق المشاركة في إدارة شؤون الدولة ومستقبلها، ومواطن لديه الرغبة في المشاركة الواعية والفاعلة.

وتعد المشاركة السياسية من أهم صور وخصائص الديمقراطية لأي نظام سياسي يشترك أفراده في الحياة الاجتماعية والسياسية بالمجتمع، الذي يهدف أعضاؤه من خلال هذه المشاركة إلى تعزيز القيم والمبادئ والاتجاهات السائدة فيه أو تطويرها أو تغييرها بالقدر الذي يحقق لهم تنمية شاملة ومستدامة، وتعبر المشاركة عن اشتراك المواطنين في التفكير والتعبير والعمل من أجل المجتمع، وتعد من مركبات الثقافة لأنها أسلوب في الحياة، فإن ما تحتاجه الدول اليوم هو سيادة المشاركة، والتي تشير إلى حدوث تأثير للمواطنين في عملية اتخاذ القرار (الهيتي، 2003، 146).

ويستطيع من يرغب بالمشاركة أن يمارس صورا مختلفة من صور وأشكال المشاركة السياسية مثل الإدلاء بالصوت أو التأثير على الناخبين الآخرين، وحضور الندوات والمؤتمرات العامة، ومتابعة الأمور السياسية، والدخول مع غيرهم في نقاشات سياسيه، وكذلك المشاركة في الحملات الانتخابية بالمال أو الدعاية، والانضمام إلى جماعات المصالح، والترشح للمناصب السياسية، والانخراط في عضوية الأحزاب، والعضوية الفاعلة أو العادية في المنظمات السياسية أو المنظمات شبه السياسية والاتصال بالمسؤولين من أجل المصالح العامة (زرنوقة، 2001، 19).

وبهذا يمكن القول أن السلوك السياسي هو مجموع التصرفات والأفعال السياسية التي تصدر عن المواطنين تجاه عملية أو موضوع سياسي معين، وبذلك فالسلوك الانتخابي يعد جزءا من السلوك السياسي، ويعتبر السلوك الانتخابي تعبيرا وتمثيلا حيّا للمشاركة السياسية، وتتبع أهمية الانتخاب من الوظائف التي يقوم بها في النظم السياسية الحديثة، فهو يعطي الشرعية السياسية للسلطات الحاكمة، والتي تستطيع بمقتضاها التصرف في الأمور العامة، كما أنه يوفر إطارا للمشاركة السياسية للمواطنين وممارسة السيادة عن طريق منحهم حق الاختيار من بين المرشحين والبرامج، ويقوم الانتخاب بوظيفة رقابية تتمثل في مراقبة ومتابعة الهيئات المنتخَبة، والتأكد من مدى تطبيقها لإرادة وخيار الشعب، لأن الانتخابات تشكل فرصة مناسبة لمحاسبة شاغلي السلطة، بمعنى أن صاحب الموقع يشعر باحتمال تغييره ما لم يستجيب لمطالب ناخبيه.(بن يمينة، 2014، 31). وبذلك يكون الانتخاب مظهرا من مظاهر الديمقراطية، بل إن سلامة الديمقراطية ونجاحها يتوقفان على سلامة العملية الانتخابية ذاتها.

ولقد حاولت نظريات سياسية كثيرة تفسير السلوك الانتخابي، وبالرغم من هذه الكثرة إلا أنها كانت قاصرة عن التفسير، بسبب إهمالها للجوانب النفسية والاجتماعية للسلوك الانتخابي، وعلى مر السنين سعى الباحثون في السياسة وعلم الاجتماع وعلم النفس إلى توظيف نظريات علم النفس وعلم الاجتماع لتفسير ودراسة السلوك الانتخابي، وقد كانت بداية

الاهتمام بدراسة السلوك الانتخابي في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا (Kieh, 2006, 2) وقد دخل السلوك الانتخابي مجال البحث في علم النفس بشكل حاسم عام 1939 على يد عالم النفس الأمريكي بول لازارسفيلد (Paul Lazarsfeld) وجماعته في جامعة كولومبيا، عندما أجروا دراستهم عن السلوك الانتخابي في مقاطعة إري (Erie) (Visser, 1994,44).

ويعرف (لازار سفيلد) السلوك الانتخابي بأنه: وحدة سلوك متسلسل موجه نحو هدف ينتهي بشكل متكامل لمصلحة حزب أو مرشح ما (الأعرجي، 2010، 530)كما بعرف بأنه تلك القرارات والمواقف وطرق المشاركة التي يتخذها المواطن إزاء الأحزاب السياسية والمرشحين والقضايا السياسية في مناسبة انتخابية ما (Dalton, 2000, 922).

اتجاهات تفسير السلوك الانتخابي:

- الاتجاهات البنائية أو السوسيولوجية: التي تركز على تأمل العلاقة بين البناء الفردي والبناء الاجتماعي، والتي تضع الصوت الانتخابي في سياقه الاجتماعي، وتحاول أن تكسف عن تأثير بعض المتغيرات على التصويت، كالطبقة الاجتماعية، واللغة القومية والدين والفروق الريفية والحضرية والقبلية (الأعرجي،2010، 536).
- الاتجاهات البنائية الإيكولوجية: التي تربط أنماط التصويت ببعض السمات الأساسية المميزة للمنطقة الجغرافية كالدائرة الانتخابية.
- الاتجاهات المنتمية لعلم النفس الاجتماعي: التي تربط الاختيارات الانتخابية بالميول والاتجاهات النفسية للناخب، مثل الانتماء الحزبي واتجاهاته من المرشحين وما إلى ذلك.
- اتجاهات الاختيار النفعي: التي تحاول تفسير السلوك الانتخابي كمحصلة لمجموعة من حسابات الربح والخسارة، والتي يقوم بها الفرد بشكل نفعي وهي الحسابات التي تجسد درجة الميل أي اختيارات انتخابية معينة من واقع القضايا المطروحة، والمبادئ التي تؤمن بها الأحزاب السياسية المختلفة أو المرشحون المختلفون (علي،2005، 210).

أشكال وصور السلوك الانتخابي

يمكن أن يتمثل السلوك الانتخابي في شكلين هما: سلوك انتخابي ناضج (Maturity Electoral Behavior) وهو جميع الأفكار والممارسات والوجدانيات الإيجابية والسلبية التي يصدرها الفرد عند اختياره من يمثله في المجتمع، وتكون إيجابية بشكل يخدم المصلحة العامة للمجتمع، وسلوك انتخابي غير ناضج (Immaturity Electoral Behavior) وهو جميع الأفكار والممارسات والوجدانيات الإيجابية والسلبية التي يصدرها الفرد عند اختياره من يمثله في المجتمع، وتكون سلبية بشكل لا يخدم المصلحة العامة للمجتمع (الأعرجي، 2010، 540).

وبما أن السلوك الانتخابي جزء من المشاركة السياسية فإنه يمكن أن يأخذ بعض صورها: كالتصويت وحضور الاجتماعات واللقاءات الانتخابية، ومتابعة الأخبار المتعلقة بالعملية الانتخابية، والمشاركة في مناقشة برامج الأحزاب والمرشحين، وكذلك المشاركة في الحملات الانتخابية بالمال أو الدعاية (Allum, 1995, 122). وتحفيز المواطنين على الانتخابات من خلال نشر الحملات الانتخابية على مواقع التواصل الاجتماعية ووسائل الإعلام، حيث إنّ الاتصال المباشر بين السياسيين والأحزاب مع العامة يتيح للسياسيين معرفة احتياجات الناس عن قرب ومناقشتها الذي يسهم في أن تكون النتائج أكثر إيجابية (Loader & Mercea, 2012, 125).

ويشير الأبراشي (1998، 244) إلى مستويات المشاركة السياسية، ويذكر من صور المستوى الأول (المشاركة الفاعلة) ما يأتي: التبرع لمنظمة سياسية أو لمرشح الانتخابات العامة، والمشاركة في الحملات الانتخابية، وتوجيه رسائل بشأن قضايا سياسية للسلطة التنفيذية أو النيابية أو للصحافة والحديث في السياسة مع أشخاص خارج نطاق الدائرة الضيقة المحيطة بالفرد، ومن صور المستوى الثاني: الإدلاء بالأصوات في الانتخابات والمتابعة العامة لما يحدث في الساحة السياسية.

العوامل المؤثرة في السلوك الانتخابي

هنالك عدة عوامل قائمة على معايير شخصية أو دينية أو حزبية وغيرها، والتي تؤثر على السلوك الانتخابي، وتحدد اتجاه سير العملية الانتخابية التي تتيح العديد من الخيارات للناخب، والتي يجب أن لا تخضع لمؤثرات غير شرعية وتلاعب من قبل ذوي السلطة والنفوذ، ذات التأثير المباشر وغير المباشر على نوايا الناخبين وتوقعاتهم (Nickerson & Rogers, 2010, 195).

ويتأثر السلوك الانتخابي للفرد بجملة من العوامل السياسية المتمثلة في الثقافة السياسية للفرد، وتنشئته السياسية، وكذلك يتأثر بالحملات الانتخابية، كما يتأثر بجملة من العوامل الاجتماعية المتعلقة بالمكانة الاجتماعية للفرد والجنس والدين والتعليم والعادات والتقاليد، فالتنشئة السياسية تعمل على غرس وتنمية الثقافة السياسية لدى الفرد، التي تساعد على تعلم وتقبل الآراء السائدة في الثقافة السياسية والثقافات الفرعية الموجودة في المجتمع (Roskin, Robert, James And walter,1991, 31)، وتمارس المؤسسات التربوية المختلفة كالأسرة والمدرسة

والإعلام في غرس القيم والمعايير السياسية التي تؤثر بشكل كبير على سلوك الفرد الانتخابي.كما أن للحملات الانتخابية وما يطرح فيها من برامج العمل، وما يرافقها من خلق أجواء انتخابية وحديث الأفراد ومناقشاتهم حول المرشحين وبرامجهم يؤدي دورا في إثارة الحماسة في نفوس الناخبين للمشاركة بصور مختلفة في العملية الانتخابية.

ويؤدي التعليم دورا مهما في تحديد سلوك الناخب حيث إن ارتفاع مستوى المشاركة السياسية يرتبط بارتفاع مستوى التعليم، وإن الأمية تعتبر أحد معوقات السلوك الانتخابي في الدول النامية، فالشخص المتعلم أكثر وعيا ومعرفة بقضايا السياسة، وأشد قدرة على التأثير في صنع القرار (المحمد، 2011، 14).

وتعلب المنفعة المتبادله دورا مهما في تحديد سلوك الناخبين، بسبب تدهور الوضع الاقتصادي والاجتماعي للأفراد من بطالة وغيرها، وبذلك يسعى المرشح إلى تقديم خدمات للأسر والعائلات التي يتوفر لديها عدد أصوات كبير، كتوظيف أحد الأبناء العاطلين عن العمل، أو الدفع النقدي المباشر الذي أصبح يعرف بالمال السياسي.

كما أن للعمر تأثير على السلوك الانتخابي، إذ يرتفع مستوى المشاركة في عملية التصويت تدريجيا مع تقدم العمر ويبلغ ذروته في الأربعينات والخمسينيات من العمر، على عكس الشباب، فمواقفهم تتسم غالبا بالتطرف والعنف، فسلوك الكبار في العمر أكثر اعتدالا وعقلانية، ولذلك يتسم السلوك السياسي الانتخابي عند الكبار في العمر بالنشاط والحيوية أكثر مما هو عند الشباب (المحمد، 2011،14) وكثيرا ما يختلف السلوك الانتخابي في مجتمعاتنا العربية باختلاف النوع الاجتماعي حيث إن الرجال يشكلون النسبة الكبرى من المترشحين، وهم الأكثر اهتماماً بحضور الفعاليات الانتخابية، بل إن كثيراً من النساء وخاصة في المناطق الريفية والبدوية يكون خيارهن الانتخابي نابعا من رغبة أقربائها الذكور، كالأب والزوج والأخ.

و من أهم العوامل التي تؤثر على السلوك الانتخابي أيضاً مدى قدرة المرشح على التواصل مع المنتخبين ومعرفة متطلباتهم وأفكارهم والتي بناء عليها يتم وضع برنامجه الانتخابي ليعزز مبدأ التمثيل الانتخابي ويشجع الناخبين على المشاركة في العملية الانتخابية وإدلاء أصواتهم بناء على قناعاتهم ورؤيتهم التي تزيد من فاعلية ومصداقية الانتخابات (Morton & Ou, 2015, 2). وتعد شخصية المرشح ومهاراته الشخصية وأسلوبه الخطابي الجذاب إحدى العوامل التي تؤثر على السلوك الانتخابي حيث إن صورة المرشح تنطبع في ذهن الناخب على أنه الشخص المثالي والمناسب لإعطائه الصوت ودعمه في الانتخابات (Takens, Kleinnijenhuis, Hoof & Atteveldt, 2015, 1). وأوضح فيري وجابسون ولونغ (Ferree, Gibson & Long, 2013, 155) أن المرشحون يعتمدون على الحملات الترويجية التي يوظفون لها متخصصين من أجل الحصول على أكبر عدد ممكن من الأصوات بغض النظر عن تقييمه البرلماني، وأن أغلب الناخبين يفضلون انتخاب مرشحين ذوي الانتماء الحزبي أكثر من المرشحين الأفراد، حيث أن مرشح الحزب يمكن الحكم عليه وتقييمه من خلال سمعة وانجازات الحزب الذي ينتمي إليه، وأن السلوك الانتخابي يتجه نحو آخر أعمال المرشح التي يعتمد عليها الكثيرون في اتخاذ قرار التصويت.

الدراسات السابقة

تناولت عدة دراسات موضوع الانتخابات، وقد قام بهذه الدراسات جهات مختلفة، تناولت الموضوع وفق اهتماماتها ورؤاها، وفيما يأتي عرض موجز لبعض هذه الدراسات.

أكدت دراسة الزريقات (1992) سيطرة الصبغة العشائرية على مجلس النواب الأردني، وإلى أن المصلحة المشتركة بين الناخب والمرشح حلت مكان العلاقة الشخصية، وتلبية طلبات الناخبين الشخصية كعوامل مؤثرة في الانتخابات.

وتعرضت دراسة دوجان (Dogan,1993) إلى تأثر متغيري الدين والطبقات الاجتماعية في السلوك الانتخابي للأوروبيين، وتبين أن متغير الدين كان له تأثير في سلوك الناخبين في المدّة بين (1947 – 1995)، في فرنسا وإيطاليا وهولندا وبلجيكا والنمسا، وإسبانيا والبرتغال، في حين أن متغير الطبقات الاجتماعية أثر في سلوك ناخبي بريطانيا، والسويد، والنرويج، والدنمارك. ويشير إلى أن تغييرات حدثت في الدول الأوروبية في الثمانينات أثرت على الأنماط الانتخابية، كالبطالة وهجرة الأفارقة والأمية.. وأفرزت أنماطا أخرى للتصويت الانتخابي في المجتمعات الأوروبية، إذ أصبحت أقل انحيازا للطبقة الاجتماعية، وأضعفت ارتباطها بالدين.

وسعت دراسة الخزاعلة (1996) إلى تعرف واقع المشاركة السياسية والقوى المؤثرة فيها، استناداً إلى نتائج الانتخابات النيابية الأردنية لعامي 1989 و1993، واعتمدت الدراسة على استبيان تم توزيعه على (150) فردا من النخبة، وتوصلت الدراسة إلى أن عدم فاعلية الأحزاب السياسية في الانتخابات النيابية تعود إلى عدة أسباب منها: حداثة هذه الأحزاب النسبية، القيود المفروضة على إنشائها ونشاطها وتطبيق نظام الصوت الواحد، وقوة التأثير العشائرية.

وأشارت نتائج دراسة الهاجري الميدانية (2001) إلى أن

السلوك الانتخابي في المجتمع القطري يرتبط ارتباطا وثيقا وقويا بالجماعات المرجعية، وبخاصة الجماعات القبلية والأسرية، التي تقوم بدور مهم في تحديد السلوك الانتخابي وتوجيهه، بحسب إجابات الناخبين والمرشحين عن الاستبانة التي أعدها الباحث.

وبين أبو بكر (2003) في قراءته لنتائج انتخابات عام 2003، أنه نجح (33) نائبا سابقا و(97) لأول مرة، وقد نجح عشرة وزراء سابقين ولم ينجح أحد عشر وزيرا، ومتوسط أعمار أعضاء المجلس كان (55) عاما.

وحول دور الانتماءات العشائرية والإقليمية في الانتخابات النيابية الأردنية أجرى الدويكات دراسته (2004) وسعت إلى بيان أثر الانتماء العشائري والحزبي والإقليمي على رأي الناخب وأثر متغيرات الناخب الاجتماعية والاقتصادية ومكان السكن على قراره الانتخابي، وتكونت العينة من (1418) فردا، وزع عليهم استبانة تكونت من (37) فقرة، وأثبتت الدراسة أن تأثير الانتماء العشائري يزداد في إقليم الجنوب البدوي السمة، يليه إقليم الشمال ريفي الطبع، في حين ظهر تأثير الانتماء الحزبي جليا على سكان إقليم الوسط ذي الخصائص الحضرية. كما بينت الدراسة أن ارتفاع المستوى الاقتصادي والاجتماعي والتعليمي للناخبين، يقلل من تأثرهم بالانتماء العشائري، ويزيد من مستوى تأثرهم بالانتماء الحزبي، وبالنسبة لتأثير صفات المرشح الشخصية والاجتماعية، فقد كان لها تأثير أكبر في إقليم الوسط مقارنة مع الشمال والجنوب، وسكان الحضر أكثر تأثرا بها من سكان الريف، وإن الناخبين في عمر (19–30) أكثر تأثرا بالأفكار الحزبية والانتماء الحزبي عند التصويت، ثم فئة أكبر من 50 عاما، وأقلها فئة (30–50) عاماً.

وهدفت دراسة لاي (Leigh, 2005) إلى تعرف تأثير العوامل الديموجرافية وبعض المتغيرات الأخرى في الاختيار التحزبي للناخب، من خلال مسح (1400) ناخب لعشرة انتخابات استرالية للمدة مابين (1966–2001)، وبينت النتائج في هذه الانتخابات العشرة بأن فئات: الناخبين من أصل أجنبي الناشئين في بيئات فقيرة، والناخبين الشباب الأصغر عمرا والناخبين الرجال من مواليد 1950 فما فوق، وكذلك الناخبين العازبين كانت ميولهم الانتخابية يسارية، كما أن الفجوة التحزبية بين الرجال والنساء قد ردمت خلال ال 35 عاما هذه، في حين ازدادت الفجوة بين فئات (الشباب وكبار السن، والأغنياء والفقراء، ومحليي المولد وأجنبيي المولد). وعلى مستوى الأحياء (المقاطعات) فقد وجد أن المزايا النفعية كانت المسيطرة على القرار الانتخابي، فالأحياء الغنية كانت على الأرجح اختياراتهم الانتخابية يمينية، في حين كانت الاختيارات الانتخابية اليسارية على الأرجح من نصيب الأحياء الفقيرة والمتنوعة وغير المتساوية اثنيا (عرقيا) ولم تظهر النتائج سيطرة للعوامل الاقتصادية والمناصب على الاختيار الانتخابي.

ولتحديد معايير اختيار عضو المجلس التشريعي الفلسطيني أجرى أحمد وأبو الرب والمصري (2006) دراسة هدفت إلى تحديد الصفات التي يراها الناخب الفلسطيني مؤهلة لعضو المجلس التشريعي الفلسطيني في انتخابات عام 2006. وقد جاء ترتيب هذه الصفات كما يأتي: كون المرشح غير متهم بالفساد، والمؤهل العلمي للمرشح، وكون المرشح متدينا، والتاريخ النضالي للمرشح، والانتماء الحزبي للمرشح، وكون المرشح ذكرا، والانتماء العائلي، والوضع الاقتصادي للمرشح، وصلة القرابة، ومكان سكن المرشح، وكون المرشح أنثى، وكون المرشح نائبا سابقا. وقد تفاوت ترتيب هذه الصفات حسب خصائص الناخبين، إلا أنهم أجمعوا على الصفتين الأوليين وهما: كون المرشح غير متهم بالفساد، والمؤهل العلمي له، أما كون المرشح نائبا سابقا فقد جاءت في المرتبة الأخيرة.

وهدفت دراسة كيه (Kieh, 2006) إلى معالجة موضوع محددات السلوك الانتخابي في انتخابات ليبيريا التشريعية والرئاسية عام 2005، واستعمل الباحث مقابلة المشاركين وطرق بحث أرشيفية لجمع البيانات، وأظهرت النتائج أن السلوك الانتخابي لليبيريين كان مشروطا بتلاقي مجموعة عوامل هي: مطالب الانشقاق في الحزب، والهوس بأسماء العائلات البارزة، ومتلازمة الشهرة.

واستهدف استطلاع مركز القدس للدراسات السياسية (2009) الكشف عن دوافع الانتخاب في الانتخابات البرلمانية الأردنية في عام، وأشار (47,7%) من أفراد العينة أنهم يصوتون لصلة عشائرية، و(16,2%) لثقافة المرشح وإلمامه بقضايا الوطن والمواطن، و(15,7%) لنزاهة المرشح وحسن سيرته، و(6,1%) لأن حملة المرشح كانت مقنعة، و(5,2%) لأنه متدين، و(4,3%) لأنه نائب سابق خدم دائرته، و(1,6%) لانتمائه السياسي والحزبي، و(0,06%) لأنه رجل أعمال، و(0,03%) كونها امرأة.

وحول أثر الدعاية الانتخابية على السلوك الانتخابي للناخب الأردني جاءت دراسة النعيمي (2009) التي اتبعت المنهج الوصفي المسحي، وبينت النتائج عدم وجود أثر للدعاية الانتخابية، والبرنامج الانتخابي للمرشحين في مواقف الناخبين في الانتخابات البرلمانية عام 2007، كما بينت عدم وجود فروق ذات دلالة تعزى لمتغير الجنس.

وقامت البراك (2010) بدراسة لاستقراء وعي المرأة العراقية بحقها الانتخابي، وطبق الاستبانة على عينة تكونت العينة من

(400) امرأة، إذ أشار (72,3%) من العينة أنهن ينتخبن من يعتقدن أنه أهل لإيصال صوتهن، و(20,1%) من ينصحهن الآخرون به، و(6,6%) أي امرأة دون أي اعتبار آخر.

أما دراسة الجريبيع (2011) فكانت للبحث في دور الجماعات المرجعية في السلوك الانتخابي للشباب في البادية الأردنية للانتخابات النيابية 2010. وتكونت العينة من (336) شابا وشابه من مختلف مناطق البادية الأردنية، وبينت النتائج مشاركة فاعلة للشباب الذكور في مختلف مناطق البادية الأردنية، بكل مراحل العملية الانتخابية, وقد شكل الدافع العشائري العامل الأهم والأبرز لمشاركة الشباب في العملية الانتخابية (63%)، كما تشير نتائج الدراسة إلى أن معيار التعليم المقرون بالثقافة العامة والوعي السياسي أصبح معياراً ذا أهمية لدى الشباب في اختيارهم للمرشح الأمثل، فيما لم يظهر أثر لمعيار الالتزام الديني، ومعيار الانتماء السياسي أو الحزبي.

وأجرى مركز الدراسات الإستراتيجية في الجامعة الأردنية استطلاع (2012) حول بعض القضايا الراهنة، وبين أن (72%) من العينة الوطنية قاموا بالتسجيل للانتخابات المقبلة، و(41%) سوف يمنحون صوتهم لمرشح مستقل ينتمي بشكل عام إلى الاتجاهات الموالية، بينما (26%) سوف يمنحون صوتهم لمرشح العشيرة سواء أكان معارضاً أم موالياً، وأفاد (8%) بأنهم سوف يمنحون صوتهم لمرشح لديه توجه إسلامي، وأكد (4%) بأنهم سوف يمنحون لمرشح مستقل ينتمي بشكل عام إلى الاتجاهات المعارضة.

واهتمت دراسة شاور وعاصم (Shawar & Asim, 2012) بالأسباب التي تجعل الناخبين الباكستانيين يدلون بأصواتهم بالطريقة التي يدلون بها، وتكونت العينة من (160) أسرة في إقليم فيصل أباد، ووجدت الدراسة أنه كان لعوامل التعليم والتغييرات الداخلية في الحزب ورضا المشاركين في الانتخابات وعلاقات القرابة أو الأخوة أثر كبير على قرارات التصويت، حيث صوت (55%) من المشاركين في الانتخابات لصالح المرشح وليس للحزب وقام (53%) من المشاركين في الانتخابات بتغيير أصواتهم بسبب تغييرات داخلية في الأحزاب، وأظهرت النتائج ترابطا قويا ومهما بين رضا المقترعين عن أحزاب سياسية معينة وتفضيل علاقات القرابة والتغييرات الداخلية في الأحزاب مع السلوك الانتخابي.

وهدفت دراسة فيري وجبسون ولونغ (Ferree, Gibson & Long, 2013) إلى استكشاف مظاهر السلوك الانتخابي الفردي، وأثر المخالفات الانتخابية على قرار التصويت. وتكونت العينة من(6285) ناخب، أجريت الدراسة في كينيا، وتوصلت النتائج إلى أن هنالك علاقة قوية بين تصورات المنتخب المبنية على الحملة الانتخابية للمرشحين وبين اختيار الفرد وتوجهاته وسلوكه الانتخابي، إذ تبين أن ثمّة انخفاضا في السلوكات الانتخابية المتجهة نحو الطائفية والتحزبات العرقية بالمقارنة مع السنوات الماضية، إذ إن المخالفات الانتخابية زادت من الوعي لدى المنتخبين وإدراكهم لأهمية التغلب على مظاهر الفساد والتجاوزات.

ولغاية استكشاف أثر التغطية الإعلامية على السلوك الانتخابي للناخبين جاءت دراسة تاكينس وكلينجينهايز وهوف واتيفيلت (Takens, Kleinnijenhuis, Hoof & Atteveldt, 2015) التي أجريت في هولندا، واستخدمت المنهج التحليلي لمحتوى (11) لائحة انتخابية، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن المرشحين يمكنهم السيطرة على السلوك الانتخابي للمنتخبين من خلال تكثيف الحملات الإعلامية والدعائية التي تحمل في مضمونها ما يتطلع إليه المنتخبين في أهم مجالين وهما التعليم والصحة.

ولتسليط الضوء على العوامل التي تحدد السلوك الانتخابي في الهند أجرى هازاريكا (Hazarika, 2015) دراسة استخدمت المنهج التحليلي، وبينت نتائجها وجود عدة محددات تحول دون تحقيق عملية انتخابية حقيقية خالية من أي تأثيرات جانبية، وتتمثل هذه المحددات التي تؤثر على السلوك الانتخابي لدى المواطن الهندي بعوامل الضغط الديني والطائفي، وعامل الحاجة الذي يجبر البعض على بيع أصواتهم لأصحاب النفوذ والسيطرة.

موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة

بعد هذا العرض الموجز للدراسات السابقة يتبين اهتمام الباحثين ومؤسسات البحث بمسألة السلوك الانتخابي والعوامل المؤثرة فيه، حيث تعددت البيئات التي أجريت فيه الدراسات، كدول الوطن العربي وهولندا واستراليا وكينيا وباكستان وليبيريا والهند، وجميع الدراسات اتبعت المنهج الوصفي المسحي، معتمدة الاستبيان وتحليل نتائج الانتخابات السابقة، وتعكس نتائجها أن السلوك الانتخابي يتأثر بالعوامل الاجتماعية والاقتصادية ودرجة تحضر المجتمعات، وتتفق الدراسة الحالية مع الدراسات من حيث المنهج المتبع، وأفادت منها في تصميم أداة الدراسة وتفسير النتائج، لكنها تختلف عن الدراسات السابقة وخاصة التي أجريت في المملكة الأردنية الهاشمية بأنها: الأحدث زمانا وأنها جاءت بعد عدة تجارب انتخابية كان نتيجة معظمها عدم الرضا عن إفرازاتها، وأنها الدراسة الوحيدة التي اختصت بفئة المعلمين باعتبار أن شخصياتهم وسلوكياتهم عامل مؤثر بشكل كبير في عقول وقلوب جيل الحاضر

والمستقبل، كما أنها تناولت ثلاثة جوانب هي: أولاً: درجة ممارسة السلوك الانتخابي بمظاهره المختلفة البسيطة والفاعلة، حيث ركزت معظم الدراسات السابقة على التصويت فقط، وثانياً: المعايير التي يعتمدها الناخب (المعلم) لاختيار المرشح، حيث لم تكن المعايير في الدراسات السابقة شامله كما في الدراسة الحالية، وثالثاً: علاقة ذلك ببعض المتغيرات الشخصية للمعلم، وبهذا يظهر تميزها عن كل الدراسات السابقة.

الطريقة والإجراءات:

منهجية الدراسة: لأغراض هذه الدراسة المسحية، الهادفة للكشف عن درجة ممارسة السلوك الانتخابي ومعايير اختيار المرشح لدى المعلم الأردني وعلاقة ذلك ببعض المتغيرات، تم استخدام المنهج الوصفي المسحي، إذ يعتمد هذا المنهج على دراسة الواقع أو الظاهرة كما توجد في الواقع ويهتم بوصفها وصفا دقيقا (Mcmillan & Schumacher, 2001).

عينة الدراسة: تم اختيار عينه طبقية عشوائية من المعلمين والمعلمات في المدارس الحكومية العاملين في الفصل الأول للعام الدراسي 2015/ 2016، في محافظات العاصمة، والمفرق، واربد، وبلغ عددهم (342) معلما ومعلمة، كما هو مبين في الجدول (1).

الجدول (1) توزع أفراد عينة الدراسة حسب فئات متغيراتها

المتغير	مستوياته	العدد	النسبة
المحافظة	العاصمة	144	42.1
	المفرق	102	29.8
	اربد	96	28.1
الجنس	ذكر	168	49.1
	أنثى	174	50.9
التخصص	إنساني	169	49.4
	علمي	173	50.6
العمر	أقل من 30	84	24.6
	30- 45	210	61.4
	أكبر من 45	48	14.0
الانتماء لمؤسسات المجتمع المدني	لا ينتمي	228	66.7
	ينتمي	114	33.3
المجموع		**342**	**100**

أداة الدراسة

بعد الاطلاع على الدراسات السابقة في مجال المشاركة السياسية والسلوك الانتخابي مثل (أبراشي، 1998) و(الأعرجي، 2010) و(أحمد وآخرون، 2006)، صمم الباحث استبانة تكونت من ثلاثة أجزاء، يحتوي الأول على معلومات شخصية للمستجيب والتي شكلت المتغيرات المستقلة للدراسة وهي:1. المحافظة 2. الجنس 3. التخصص العلمي 4. العمر 5. الانتماء لمؤسسات المجتمع المدني. ويحتوي الجزء الثاني على محور السلوك الانتخابي وضم عشر فقرات تمثل مظاهر مختلفة للسلوك الانتخابي متبوعة بأربعة خيارات (دائماً، غالباً، أحياناً، مطلقاً) وأعطيت على التوالي القيم (4، 3، 2، 1). ويحتوي الجزء الثالث على سبعة عشر معيارا لاختيار المرشح، متبوعة بخمسة خيارات تمثل درجة أهمية المعيار(كبيرة جدا، كبيرة، متوسطة، قليلة، قليلة جدا، وأعطيت على التوالي القيم (5، 4، 3، 2، 1).

الصدق الظاهري للأداة

يشير الصدق إلى المدى الذي يقيس فيه الاختبار ما وضع لقياسه (منيزل والعتوم، 2010، 152) وللتأكد من ذلك تم عرض الأداة في صورتها المبدئية على مجموعة من أعضاء هيئة التدريس (5) بكلية اربد الجامعية ومن تخصصات السياسة والتاريخ والقياس والتقويم وأصول التربية،. وقد تم الأخذ بالتعديل الذي يتفق عليه محكمان فأكثر، وقد كانت التعديلات طفيفة جدا، تمثلت في بعض الصياغات وإضافة بعض المعايير.

الصدق البنائي للأداة:

لإيجاد صدق البناء أو صدق المفهوم فإن الاختبارات التي تقيس السمة نفسها يجب أن ترتبط بعضها ببعض ارتباطا عاليا (منيزل والعتوم،2010، 156)، وللتأكد من تماسك الفقرات بالدرجة الكلية للمجال الذي تنتمي إليه تم قياس صدق الاتساق الداخلي للأداة من خلال بيانات استجابات أفراد الدراسة بحساب معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المجال والدرجة الكلية للمجال الذي تنتمي إليه، وفق معادلة بيرسون (Pearson Correlation)، كما هي موضحة في الجدول (2).

ثبات الأداة:

يشير الثبات إلى درجة الاتساق في درجات الاختبار، ومن طرق قياس الثبات طريقة معامل كرونباخ ألفا (cronbach alpha) وهي مناسبة للفقرات التي تكون فيها الاستجابة مستمرة تراعي المعرفة الجزئية (منيزل والعتوم، 2010، 136)، وهذا ما تم استخدامه في هذه الدراسة إذ تم تطبيق المقياس على عينة عشوائية بلغت (30) معلما ومعلمة من خارج عينة الدراسة، ثم تم حساب معامل الثبات بطريقة الاتساق الداخلي باستخدام معادلة كرونباخ ألفا، ووجد أن معامل الثبات للأداة كلها يساوي

(90%)، ولمحور السلوك الانتخابي (83%) ولمحور المعايير (88%) وتعتبر هذه المعاملات مقبولة لأغراض الدراسة.

الجدول (2) معاملات الارتباط لكل عبارة من عبارات المجال بالدرجة الكلية للمجال ممارسة السلوك الانتخابي

الرقم	الفقرة	معامل الارتباط	الرقم	الفقرة	معامل الارتباط
1	أمارس حقي بالتصويت في الانتخابات البرلمانية	.663**	6	أشارك بالأحاديث العامة حول الانتخابات وبرامج المرشحين	.682**
2	أمارس حقي بالتصويت في الانتخابات البلدية	.688**	7	أتبرع ماديا للمرشح أو القائمة التي اقتنع بها	.600**
3	أمارس حقي بالتصويت في الانتخابات النقابية	.550**	8	أتابع برامج وسائل الإعلام ذات العلاقة بالانتخابات	.624**
4	أحضر الاجتماعات والندوات الانتخابية	.694**	9	أقترح على المرشحين بعض الأفكار التي تفيد المصلحة العامة	.689**
5	أشارك بالحملات الانتخابية للمرشح الذي اقتنع به	.728**	10	أحث الآخرين عبر وسائل التواصل الاجتماعي على التصويت	.718**

** دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha = 0.01$)

المعالجة الإحصائية:

من أجل تحليل نتائج الدراسة تم استخدام برنامج SPSS لإجراء العمليات الإحصائية الآتية:

- معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation) ومعامل كرونباخ الفا (Cronbach Alpha) للتأكد من صدق وثبات الأداة.
- التكرارات والمتوسطات والانحرافات المعيارية للإجابة عن السؤالين الأول والثالث
- اختبار (ت) T-test، وتحليل التباين الأحادي One Way ANOVA، واختبار شيفية Scheffe Test، للإجابة عن السؤالين الثاني والرابع.

ولأغراض تحليل البيانات بالنسبة للمحور الأول (درجة ممارسة السلوك الانتخاب) وتصنيف المتوسطات إلى ثلاثة مستويات تم استخدام المعادلة الآتية:

الدرجة المرتفعة – الدرجة المتدنية مقسومة على عدد المستويات. أي 4–3/1 = 1

- وبناء عليه تم اعتماد ترتيب المتوسطات الحسابية للفقرات كالآتي:

المتوسطات من (3–4) تمثل درجة كبيرة.

المتوسطات من (2–2.99) تمثل درجة متوسطة.

المتوسطات من (1–2) تمثل درجة قليلة.

وبالنسبة للمحور الثاني (معايير اختيار المرشح) ولأغراض تحليل البيانات وتصنيف المتوسطات إلى ثلاثة مستويات تم استخدام المعادلة الآتية:

الدرجة المرتفعة – الدرجة المتدنية مقسومة على عدد المستويات. أي 5–4/1 = 1.33

- وبناء عليه تم اعتماد ترتيب المتوسطات الحسابية للفقرات كالآتي:

المتوسطات من (3.68 – 5) تمثل درجة كبيرة.

المتوسطات من (2.34– 3.67) تمثل درجة متوسطة.

المتوسطات من (1 – 2.33) تمثل درجة قليلة.

نتائج الدراسة ومناقشتها:

نتيجة السؤال الأول: ما درجة ممارسة المعلمين للسلوك الانتخابي؟

للإجابة عن هذا السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأداء أفراد العينة على فقرات المجال الأول. والجدول (3) يوضح ذلك.

يتبين من الجدول (3) أن المعلمين يمارسون السلوك الانتخابي بشكل عام بدرجة متوسطة، وكان أبرز مظاهر ذلك، التصويت بشكل عام، والتصويت في الانتخابات البرلمانية بشكل خاص، إذ حصل على المرتبة الأولى وبدرجة ممارسة كبيرة، وقد يعزى ذلك لأهمية الانتخابات البرلمانية والدور الكبير لتشريعاته في حياة المجتمع، وكذلك تأثير الدعاية والأجواء الانتخابية، في إثارة الحماسة للانتخاب. وتتفق هذه النتيجة مع (استطلاع مركز الدراسات الإستراتيجية، 2012) والتي أشارت إلى أن (72%) من العينة لديهم النية في التصويت بالانتخابات.

وجاء التصويت في الانتخابات البلدية والنقابية بدرجة متوسطة، وكذلك المشاركة في النقاشات ومتابعة البرامج الإعلامية، حيث حصلت على درجة مماثلة (متوسطة). وتعتبر هذه الصور من المشاركة ضمن المستوى المتوسط من

مستويات المشاركة، بينما جاءت صور المشاركة الفعّالة (أو صور المستوى الأول) بدرجة قليلة، وهي: حث الآخرين على التصويت، والمشاركة في الحملات الانتخابية، واقتراح الأفكار وحضور الاجتماعات، والتبرع بالمال.

الجدول (3) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأداء أفراد العينة على فقرات الدراسة

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة	الدرجة
1	أمارس حقي بالتصويت في الانتخابات البرلمانية	3.04	1.115	76.0	كبيرة
2	أمارس حقي بالتصويت في الانتخابات البلدية	2.66	1.212	66.5	متوسطة
3	أمارس حقي بالتصويت في الانتخابات النقابية	2.64	1.154	66.0	متوسطة
6	أشارك بالأحاديث العامة حول الانتخابات وبرامج المرشحين	2.25	1.011	56.3	متوسطة
8	أتابع برامج وسائل الإعلام ذات العلاقة بالانتخابات	2.09	.921	52.3	متوسطة
10	أحث الآخرين عبر وسائل التواصل الاجتماعي على التصويت	1.92	.983	48.0	قليلة
5	أشارك بالحملات الانتخابية للمرشح الذي اقتنع به	1.85	1.039	46.3	قليلة
9	أقترح على المرشحين بعض الأفكار التي تفيد المصلحة العامة	1.81	.938	45.3	قليلة
4	أحضر الاجتماعات والندوات الانتخابية	1.78	.953	44.5	قليلة
7	أتبرع ماديا للمرشح أو القائمة التي اقتنع بها	1.40	.793	35.0	قليلة
	الأداة ككل	2.15	.67	53.8	متوسطة

وتعزى هذه النتيجة إلى العزوف أو ضعف المشاركة السياسية في المجتمعات بشكل عام، وذلك لأسباب عديدة منها: الظروف الاقتصادية للمواطنين، إذ ينشغل بأسباب رزقه لتغطية حوائجه اليومية، كما أن النشاط السياسي وحضور الندوات والمشاركة في الحملات الانتخابية، يحتاج لمصروفات كأجور النقل وغيرها، ومن الأسباب كذلك شعور المواطن أحيانا كثيرة بخيبة الأمل بعد كل مشاركة في الانتخابات، فسرعان ما يتم نكث الوعود، وتتبدد الآمال التي تم رسمها للناس أثناء الحملات الانتخابية، وغلبة المصالح الذاتية على المصالح العامة...الخ.

وتختلف هذه النتيجة مع دراسة (الجريبيع، 2011) حيث أشارت إلى مشاركة فاعلة للشباب في كل مراحل العملية الانتخابية، ويعزى هذا الاختلاف إلى طبيعة مجتمع البادية (العشائري) والذي عادة ما يسجل أعلى نسب التصويت.

نتيجة السؤال الثاني: هل يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) في درجة ممارسة المعلمين للسلوك الانتخابي تعزى لمتغيرات: المحافظة، والجنس، والتخصص الأكاديمي، والعمر، والانتماء لمؤسسات المجتمع المدني؟

أ. متغير المحافظة:

للإجابة عن هذا السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأداء أفراد عينة الدراسة تبعا لمتغير (المحافظة) والجدول (4) يبين ذلك.

الجدول (4) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأداء أفراد عينة الدراسة تبعا لمتغير (المحافظة)

المحافظة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
العاصمة	144	1.99	.66
المفرق	102	2.34	.67
اربد	96	2.16	.64
الكلي	342	2.15	.67

يتبين من الجدول (4) وجود اختلافات ظاهرية بين المتوسطات الحسابية لأداء أفراد عينة الدراسة تبعا لمتغير (المحافظة)، ولمعرفة فيما إذا كانت تلك الفروق دالة إحصائيا؛ تم استخدام تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA)، والجدول (5) يبين ذلك.

الجدول (5). نتائج تحليل التباين الأحادي للمتوسطات الحسابية لأداء أفراد عينة الدراسة تبعا لمتغير (المحافظة)

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
بين المجموعات	7.291	2	3.646	8.430	.000*
داخل المجموعات	146.595	339	.432		
المجموع	**153.887**	**341**			

* دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة الإحصائية (α = 0.05).

يتبين من الجدول (5) أن الفروق كانت دالة إحصائياً، ولمعرفة لصالح من كانت هذه الفروق تم استخدام اختبار شيفيه للمقارنات البعدية، والجدول (6) يبين ذلك.

الجدول (6) نتائج اختبار شيفيه للمقارنات البعدية

		المتوسط	المفرق	اربد
ممارسة السلوك الانتخابي	العاصمة	1.99	.35*	.17
	المفرق	2.34		.18
	اربد	2.16		

* دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha = 0.05$).

يتبين من الجدول (6) أن الفروق كانت بين العاصمة ومحافظة المفرق (بدو الشمال) لصالح محافظة المفرق، وقد تعزى هذه النتيجة، إلى العلاقات الاجتماعية القوية في البادية، إذ ينتمي الغالبية العظمى من سكانها إلى عشائر محددة، ويغلب عليها الصبغة العشائرية، ويؤكد ذلك نتيجة السؤال الرابع في هذه الدراسة(متغير المحافظة، ومعيار ابن العشيرة)، حيث كانت الفروق لصالح محافظة المفرق، وهذا ما نؤكده نسب التصويت، حيث عادة ما تكون في مراكز المدن أقل منها في القرى والبوادي.

ب. متغير الجنس

للإجابة عن هذا السؤال تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار (t-test) لأداء أفراد عينة الدراسة تبعا لمتغير (الجنس)، والجدول (7) يبين ذلك.

يتبين من الجدول (7) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية $\alpha = 0.05$) باختلاف متغير الجنس، ولصالح الذكور. ويعزى ذلك إلى طبيعة الثقافة الذكورية السائدة في المجتمع الأردني حيث أن الغالبية العظمى من المرشحين هم من الذكور، ولذلك اضطرت الحكومة أن توجد كوتا خاصة بالمرأة، كما أن ثقافة المجتمع المحافظة تحول دون ممارسة المرأة لصور الممارسة الفاعلة إذ تحدد النظرة الاجتماعية عند الكثيرين دور المرأة كربة بيت ومربية للأبناء، كما أن المرأة ومن ناحية سيكولوجية أقل ميلا للشؤون السياسية فعلى سبيل المثال فإن النساء في بيوتنا نادرا ما تهتم بمتابعة نشرات الأخبار، وعند استعراض النساء اللواتي تبوأن مواقع سياسية – حتى في البلدان المتقدمة والمتحررة– يلاحظ أن كفة الرجال هي الراجحة.

ج. متغير التخصص الأكاديمي:

للإجابة عن هذا السؤال تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار (t-test) لأداء أفراد عينة الدراسة تبعا لمتغير (التخصص الأكاديمي)، والجدول (8) يبين ذلك.

يتبين من الجدول (8) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية $\alpha = 0.05$) باختلاف متغير التخصص الأكاديمي، وقد يعزى ذلك إلى أن البرامج الانتخابية للمرشحين تخاطب الجميع بنفس الأفكار العامة والإجمالية، دون أن يكون ثمّة خصوصية لأية جهة، كما أن ظاهرة ضعف المشاركة السياسية الفاعلة هي ظاهرة عامة تشمل العلمي والإنساني.

د. متغير العمر

للإجابة عن هذا السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأداء أفراد عينة الدراسة تبعا لمتغير (العمر)، والجدول (9) يبين ذلك.

الجدول (7) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار (t-test) لأداء أفراد عينة الدراسة تبعا لمتغير (الجنس)

الجنس	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت	درجة الحرية	الدلالة الإحصائية
ذكر	168	2.41	.64	7.627	340	.001*
أنثى	174	1.89	.60			

* دال إحصائيا عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha = 0.05$).

الجدول (8) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار (t-test) لأداء أفراد عينة الدراسة تبعا لمتغير (التخصص الأكاديمي)

الجنس	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت	درجة الحرية	الدلالة الإحصائية
إنساني	169	2.13	.69	-.452	340	.652
علمي	173	2.16	.66			

الجدول (9) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأداء أفراد عينة الدراسة تبعا لمتغير (العمر)

العمر	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
أقل من 30	84	2.12	.78
30 -45	210	2.13	.64
أكبر من 45	48	2.24	.57
الكلي	342	2.15	.67

يتبين من الجدول (9) وجود اختلافات ظاهرية بين المتوسطات الحسابية لأداء أفراد عينة الدراسة تبعا لمتغير (العمر)، ولمعرفة فيما إذا كانت تلك الفروق دالة إحصائيا، تم استخدام تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA)، والجدول (10) يبين ذلك.

يتبين من الجدول (10) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية $\alpha = 0.05$) باختلاف متغير العمر، ويعزى ذلك إلى أن ظاهرة ضعف المشاركة السياسية هي ظاهرة عامة، وقد تعزى أيضا إلى قلة مخاطبة المترشحين وبرامجهم لفئات معينة من المجتمع، كأن يركز أحدهم على خدمات لفئة الشباب مثلا، أو قطاع معين.

هـ. متغير الانتماء لمؤسسات المجتمع المدني:

للإجابة عن هذا السؤال تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار (t-test) لأداء أفراد عينة الدراسة تبعا لمتغير (الانتماء لمؤسسات المجتمع المدني)، والجدول (11) يبين ذلك.

يتبين من الجدول(11) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية $\alpha = 0.05$) باختلاف متغير الانتماء لمؤسسات المجتمع المدني، ولصالح فئة المنتمين، وتعزى هذه النتيجة إلى شعور هذه الفئة بالمسؤولية الاجتماعية، ولذا فهي تقدم جهدا تطوعيا للمجتمع، وقد أكسبتهم هذه التجربة نضجا ووعيا وحماسة للمشاركة، وقد تكون مشاركتهم الانتخابية لخدمة المجالات التي يتطوعون بالعمل فيها، فمثلاً من ينتمي إلى ناد رياضي، فإنه يبحث عن دعم عمل الأندية من خلال انتخاب المرشح الذي يبدي اهتماماً بقطاع الأندية والشباب.

نتيجة السؤال الثالث: ما معايير اختيار المرشح لدى المعلمين؟

وللإجابة عن هذا السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأداء أفراد العينة على فقرات الدراسة. والجدول (12) يوضح ذلك.

الجدول (10) نتائج تحليل التباين الأحادي للمتوسطات الحسابية لأداء أفراد عينة الدراسة تبعا لمتغير (العمر)

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
بين المجموعات	.482	2	.241	.532	.588
داخل المجموعات	153.405	339	.453		
المجموع	153.887	341			

الجدول (11) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار (t-test) لأداء أفراد عينة الدراسة تبعا لمتغير (الانتماء لمؤسسات المجتمع المدني)

الانتماء لمؤسسات المجتمع المدني	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت	درجة الحرية	الدلالة الإحصائية
غير منتم	228	1.99	.62	-6.200	340	.001*
منتم	114	2.45	.67			

* دال إحصائياً عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha = 0.05$).

الجدول (12) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأداء أفراد العينة على فقرات الدراسة

الترتيب	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة	درجة الأهمية
1	كون المرشح نزيها (بعيداً عن الفساد)	4.31	1.101	86.2	كبيرة
2	كون المرشح صاحب شخصية قوية وقيادية	4.13	1.141	82.7	كبيرة
3	كون المرشح صاحب مؤهل علمي	4.05	1.150	80.9	كبيرة
5	كون المرشح متديناً	3.82	1.238	76.4	كبيرة
4	كون المرشح يشارك في المناسبات الاجتماعية	3.67	1.151	73.3	متوسطة
7	كون المرشح شابا(30 – 50) سنه	3.38	1.236	67.6	متوسطة
6	كون المرشح من أبناء منطقتي	3.22	1.315	64.3	متوسطة
8	كون المرشح من أقاربي (عشيرتي)	2.96	1.424	59.3	متوسطة
10	كون المرشح ذكراً	2.85	1.484	57.1	متوسطة
13	كون المرشح شغل مناصب رفيعة سابقاً	2.60	1.329	52.0	متوسطة
11	كون المرشح يقدم لي خدمات شخصية.	2.49	1.393	49.8	متوسطة
17	كون المرشح (مشهورا) يظهر على وسائل الإعلام	2.44	1.309	48.9	متوسطة
16	كون المرشح من عائلة مرموقة (النسب)	2.35	1.279	47.0	متوسطة
14	كون المرشح بعمر أكبر من 50 عاماً	2.25	1.229	44.9	قليلة
15	كون المرشح من أصحاب رؤوس الأموال	2.25	1.216	45.0	قليلة
9	كون المرشح منتمي لحزب سياسي	2.21	1.296	44.2	قليلة
12	كون المرشح أنثى	2.11	1.242	42.2	قليلة

يتبين من النتائج الموضحة في الجدول (12) أن العينة تعطي أهمية كبيرة لمعايير (النزاهة، قوة الشخصية، المؤهل العلمي، التدين، المشاركة الاجتماعية) ويمكن تفسير هذه النتائج بالآتي:

النزاهة والبعد عن الفساد: حصل هذا المعيار على المرتبة الأولى وبدرجة أهمية كبيرة، وقد يعود ذلك إلى أن الأردن عانى وخاصة في الفترة الأخيرة مشكلة اقتصادية كبيرة، وانعكست هذه الأزمة على المواطنين بصور كثيرة منها ارتفاع الأسعار الحاد، وتراجع القيمة الشرائية للدينار، وينظر عدد كبير من المواطنين إلى هذه الأزمة بأنها كلفة الفساد بأشكاله المختلفة، وأهمها المالي الذي شغل الرأي العام الأردني في الآونة الأخيرة، وأصبح حديث الإعلام والناس في السر والعلن، حتى أن كتب التكليف السامي لمعظم الحكومات الأخيرة ما فتئت تؤكد على أهمية مكافحة الفساد، لذا أصبح الأردنيون يبحثون عمن يحمل هذا المعيار (النزاهة) ليكون مؤتمنا على بلدهم ومستقبلهم، وحتى يكون قادرا على محاسبة الفاسدين، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (أحمد وأبو الرب والمصري، 2006) حيث بينت أن معيار النزاهة احتل رأس القائمة.

الشخصية القوية والقيادية: حل هذا المعيار بالمرتبة الثانية وبدرجة أهمية كبيرة، حيث تحتل الشخصية القوية والقيادية أهمية كبيرة، وخاصة في العمل العام، وهذا يدل على إدراك العينة لأهمية الشخصية القوية في العمل البرلماني والبلدي والنقابي، لأن العمل الرئيس للبرلمان مثلاً هو الرقابة والتشريع، ولا يستقيم الأمر إذا كان من يراقب ضعيف الشخصية، لا سيما أنه سيكون رقيبا على أصحاب المكانة والنفوذ في السلطة التنفيذية.

المؤهل العلمي: حل هذا المعيار بالمرتبة الثالثة وبدرجة أهمية كبيرة، ولا عجب أن تحتل قيمة العلم هذه المكانة، لا سيما عند هذه الفئة (المعلمون)، ولا شك بأن الشعب الأردني من أكثر شعوب المنطقة اهتماما بالعلم والتعليم، وتقف جامعاتنا المزدحمة بالطلبة من كل أصقاع الدنيا صروحا شاهدة على ذلك، وفي المجتمع كثير من الأسر، التي تكافح وتناضل من أجل تعليم أبنائها رغم قلت ذات اليد، وتدل هذه النتيجة على وعي العينة بأهمية العلم والمعرفة على مستوى أداء من يحتل المنصب العام، كالبرلمان الذي يتصدى للتشريع، خاصة في هذا العصر فلا يعقل أن يشرع أميٌّ قانونا للتجارة الالكترونية أو غيرها من قضايا عصر الانفجار المعرفي والمعلوماتية. وتتفق هذه النتيجة مع ما أشارت إليه دراسة (الجربيع، 2011) من أن التعليم والوعي السياسي أصبح معيارا مهما لدى أبناء العشيرة لإفراز مرشحهم. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (أحمد وآخرون،2006).

التدين: حصل هذا المعيار على المرتبة الرابعة وبدرجة

أهمية كبيرة، وهذا يدل على قيمة التدين لدى أفراد عينة الدراسة، فالمجتمع الأردني مجتمع تغلب عليه سمة العاطفة الدينية، وهم يفترضون بشكل عام أن الشخص المتدين يتصف بالصفات الجيدة وحسن الخلق والحرص على مصلحة الناس، ولكن يلاحظ أن هذه القيمة تأخر ترتيبها بالنسبة للقيم السابقة، ويعزى ذلك إلى أن العينة ترى أن ثمّة أفراداً قد لا يظهر عليهم ملامح التدين لكنهم يملكون قيما ومبادئ، قد يكونون أكثر التزاما بها من غيرهم، فذاك يلتزم بها تدينا وهذا يلتزم بها مبدأ وقيمة شخصية، هذا من جهة ومن جهة أخرى أنه قد ينصرف فكر بعض الناس عند ذكر معيار التدين إلى المظاهر الدينية أو العبادات واللباس وهذه مهمة – بلا شك – لكنها ليست الدين بكليته، وكذلك بعض الأفراد يتظاهرون بالتدين لاستدرار عاطفة الناس وينخدع بهم البسطاء، لكن المتعلم يتعامل مع المسألة بعقلية أكثر من مجرد العاطفة على أهميتها.

وأظهرت النتائج أن معايير (الجنس (الأنثى)، والانتماء الحزبي، ورأس المال، والعمر الأكبر) كانت الأقل أهمية بين المعايير، وقد حلت بمراتب متأخرة. وبدرجة قليلة، وفيما يلي مناقشتها (مرتبة من الأقل إلى الأكثر).

الجنس (كون المرشح أنثى): حل هذا المعيار بالمرتبة الأخيرة (السابعة عشرة) وقد تعزى هذه النتيجة إلى عدم قناعة المرأة بأنها شريكة للرجل، وأنه ينبغي أن تحتل مكانتها الطبيعية على الخارطة السياسية، وكذلك عدم قدرتها على التصدي للموروث الثقافي بأن المرأة هي الأضعف في كل نواحي الحياة، وعدم قدرتها على اختراق العادات والتقاليد والأعراف لتبدد المفاهيم الخاطئة عن مكان المرأة (البيت) ودورها في البناء والتطوير، وكذلك ضعف الدور الذي تقوم به المنظمات النسائية في توحيد جهود المرأة، وضعف دور وسائل الإعلام في إيجاد رأي عام يدفع باتجاه تفعيل اهتمام المرأة السياسي، وتفعيل مشاركة المرأة السياسية وتوعيتها بحقوقها، كما تعزى هذه النتيجة إلى أن الناخبين يحتاجون إلى الاتصال والتواصل مع مرشحهم في أوقات وأماكن مختلفة، وقد يكون في ذلك حرج مع المرأة، بخلاف الرجل الذي يمكن التواصل معه وفي معظم الأوقات والأماكن والمناسبات (أفراح وأتراح وجاهات للزواج وللإصلاح)وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (البراك، 2010) التي أشارت إلى أن (6،6%) من عينة الدراسة تنتخب المرأة لأنها امرأة. ودراسة (مركز القدس، 2009) والتي أشارت إلى أن (03%) تنتخب لنفس السبب.

الانتماء الحزبي: وحل هذا المعيار في المرتبة قبل الأخيرة (السادسة عشره) ويعود ذلك إلى ظاهرة العزوف المجتمعي عن الأحزاب، نتيجة للتجربة التاريخية التي رسخت الخوف من العمل الحزبي، ولكن مع التغيرات الحاصلة على الساحة الأردنية من الاهتمام الكبير بالتنمية السياسية وعلى جميع المستويات في الدولة، وتغيير العقلية التي تتعامل بها الدولة مع الحزبيين من المنع إلى التشجيع والدعم، حتى أن الأحزاب تدعم من خزينة الدولة، ومع التغير في قانون الانتخاب الجديد، وفي ظل كل ذلك لابدّ من العمل على تغيير النظرة لهذا المعيار ليحتل مرتبة أعلى، إذا أردنا مجلسا أكثر فاعلية. وتتفق هذه النتيجة نسبيا مع نتائج دراسات (الخزاعلة،1996) و(الدويكات،2004) (ومركز القدس،2009) التي أشارت إلى ضعف التصويت على أسس حزبية على تفاوت بينها.

رأس المال: حل هذا المعيار بالمرتبة الخامسة عشر، وهذا يؤكد أن مال المرشح لا يحتل مكانة كبيرة في وجدان عينة الدراسة، وقد يعزى ذلك إلى أن المال لا يتوافق مع المنصب العام، حيث يسخر المنصب لصالح المال فبدل أن ينتفع الناس بعمل النائب أو رئيس البلدية، أنتفع ماله وتجارته بذلك، كما نظر بعض أفراد عينة الدراسة إلى زاوية أخرى وهي مسألة المال السياسي وشبهة التكسب بالصوت الانتخابي. وتتفق هذه النتيجة نسبيا مع دراسة(مركز القدس، 2009) إذ أشارت إلى أن (06%) يصوتون للمرشح لأنه رجل أعمال.

العمر الأكبر (أكبر من 50 عاما): حلت هذه القيمة بالمرتبة الرابعة عشرة، وها يعني أن أفراد عينة الدراسة لا يرون في كثرة السنين – بحدّ ذاته– فضيلة، فالفرد لا يقاس بطول عمره بقدر ما يقاس بكثرة إنجازاته وأعماله، فالمرء بأصغريه، وليس العمر أحدهما. كما تعلل هذه النتيجة بأن العمل العام– لمن أراد أن يخلص به – يحتاج لعمل كثير وجهد متواصل وسهر ليال، وهذا لا يقوى عليه كبير السن مثل الشاب. وتتفق هذه النتيجة نوعا ما مع نتيجة دراسة (أبو بكر،2003) التي أشارت إلى متوسط أعمار نواب المجلس الرابع عشر أقل من متوسط أعمار نواب المجلس السابق.

وحصلت معايير (المشاركة في المناسبات الاجتماعية، والشباب، وابن المنطقة، وابن العشيرة، والذكورة، والمناصب السابقة، والخدمات الشخصية، والشهرة الإعلامية، والنسب) على درجة أهمية متوسطة، وذلك شيء جيد، فهذه المعايير كانت تحتل مكانة كبيرة جدا وتراجعها إلى هذه المرتبة تغيُّر تدريجي في الاتجاه الصحيح، إذ لا يمكن توقع أن تتراجع هذه المعايير إلى آخر القائمة بسرعة كبيرة، لاسيما أن هذه المعايير (العشيرة، الذكورة، المنطقة) متجذرة إلى حد كبير في وجدان الناس.

فما زالت تتعايش في المجتمعات العربية بنى اجتماعية متنوعة تمثل كل منها مرحلة تاريخية من مراحل تطور

المجتمعات الإنسانية، فهناك البنى الاجتماعية العشائرية والطائفية...الخ التي تعيش جنبا إلى جنب في قلب الدولة القطرية وعلى حسابها، وتستقطب كل بنية من هذه البنى مشاعر الولاء الاجتماعي وفق درجة أهميتها وحضورها في دائرة الحياة الاجتماعية... وهنا يجب أن نميز بين مشروعية هذه الولاءات في سياقها الزمني، ففي الوقت الذي يكون فيه الولاء للقبيلة والطائفة مشروعا في غياب الدولة الحديثة، ولاسيما في مراحل تاريخية سابقة لنشوء الدولة والمدنية، فإن هذه الولاءات (كأولوية) تفقد هذه المشروعية مع التكوينات المدنية الاجتماعية الحديثة، حيث تفقد التنظيمات الاجتماعية التقليدية دورها ووظيفتها وتتخلى عنها للدولة والمجتمع المدني. وهذا يعني أن الولاء للقبيلة والعشيرة والطائفة في ظل المجتمع المدني يشكل حالة سافرة من التعصب الخالص الذي يفقد مبررات وجوده التاريخي. وتلك هي الحالة التي يجمع المفكرون على أنها حالة مدمرة للمجتمع ووحدته (الشرعه، 2006. نقلا عن وطفه،2002) والمهم في هذا السياق ألا يتحول الاعتزاز بالقبيلة إلى قبلية والاعتزاز بالطائفة إلى طائفية. وتتفق هذه النتيجة مع (Ferree, Gibson & Long, 2013) والتي أشارت انخفاض في السلوكيات الانتخابية المتجهة نحو الطائفية والتحزبات العرقية بالمقارنة مع السنوات الماضية

وقد تعزى مثل هذه النتيجة إلى الاستفادة من التجارب السابقة، فقد كانت هذه المعايير تعتمد بشكل كبير أثناء الإدلاء بالصوت الانتخابي، وقد أوصلتنا إلى مجالس حل معظمها تحت ضغط المطالبة الشعبية بحلها وعدم الرضا عن أدائها، وتعزى أيضا إلى طبيعة العينة فقد أثبتت الدراسات التناسب العكسي بين المستوى التعليمي وهذه المعايير، إضافة إلى أن الإناث أقل تأثراً بها.

وتختلف نتيجة هذه الدراسة بشكل عام مع نتائج دراسات (الزريقات،1992) التي أشارت إلى سيطرة الصبغة العشائرية وتتفق نوعا ما مع (مركز القدس للدراسات، 2009) التي أشارت إلى أن 48% من العينة صوتوا لأسس عشائرية، ومع (مركز الدراسات الإستراتيجية، 2012) التي أشارت إلى أن (26%) سيصوتون لمرشح العشيرة بغض النظر عن أي أمر آخر. وتتفق مع نتيجة دراسة (دويكات،2004) التي أشارت إلى أن ارتفاع المستوى الاقتصادي والاجتماعي والتعليمي يقلل من أثر الانتماء العشائري.

وتتوافق نتائج الدراسة من حيث ترتيب المعايير التي يتم انتخاب المرشح اعتمادا عليها إلى حد كبير جدا مع الدراسات التي جرت في فلسطين (أحمد وآخرون،2006) مع اختلافات بسيطة اقتضتها ظروف الاحتلال في فلسطين وما يتعلق به.

السؤال الرابع: هل يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) في درجة أهمية معايير اختيار المرشح لدى المعلمين تعزى لمتغيرات: المحافظة، والجنس، والتخصص الأكاديمي، والعمر، والانتماء لمؤسسات المجتمع المدني؟

أ. متغير المحافظة

للإجابة عن هذا السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية، واستخدام تحليل التباين الأحادي، واختبار شيفيه للمقارنات البعدية، لأداء أفراد عينة الدراسة تبعا لمتغير (المحافظة)، والجدول (13) يبين ذلك.

يتبين من الجدول (13) وجود فروق في معيار النزاهة بين العاصمة وإربد من جهة والمفرق من جهة أخرى ولصالح (العاصمة وإربد)، وقد يعزى ذلك إلى أن التعصب القبلي في محافظة المفرق أكبر من غيرها، ولذا فالبعض ينتصر لقريبه بغض النظر عن نزاهته أو فساده.

كما يتبين وجود فروق في معيار التديّن بين المفرق وإربد ولصالح إربد، وقد يعزى ذلك إلى العصبية القبلية في محافظة المفرق (البادية الشمالية) وبالتالي تكون الأولوية لمعيار العشيرة ويؤكد ذلك نتيجة معيار ابن العشيرة حيث كانت لصالح محافظة المفرق، بينما كان معيار الحزبية الأقل في محافظة المفرق مقارنة مع العاصمة واربد. وتعزى من جهة أخرى لوجود عدد أكبر من أهل العلم الشرعي في محافظة اربد – فعلى سبيل المثال– أساتذة كلية الشريعة ورجال الإفتاء في الدولة الأردنية من محافظة إربد أكثر منهم من محافظة المفرق، كما أن قيادات الحركات الإسلامية ورموزها في محافظة اربد أكثر منها في المفرق، ويمكن ملاحظة أن الحركات الإسلامية تطرح مرشحين لها في محافظة اربد في كل الانتخابات التي تشارك بها، بعكس محافظ المفرق، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (الجريبيع، 2011) حيث لم يظهر أثر لمعيار الالتزام الديني لدى شباب البادية الأردنية.

وتوجد فروق كذلك في معياري ابن المنطقة وابن العشيرة بين العاصمة والمفرق ولصالح المفرق ويعزى ذلك إلى قوة العلاقات الاجتماعية في محافظة المفرق بين أبناء المنطقة الواحدة والذين غالبا ما يكونون من نفس العشيرة بل وأحياناً أبناء عمومة.

وأيضاً توجد فروق في معيار الحزبية بين العاصمة والمفرق ولصالح العاصمة، ويعزى ذلك لنتيجة النقطة السابقة (متغيري ابن العشيرة وابن المنطقة) إضافة إلى أن أغلب النشاطات الحزبية متركزة في العاصمة، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة

(الدويكات، 2004) حيث بينت أن إقليم الوسط أكثر اهتماما بمعيار الحزبية، وتتفق كذلك مع دراسة (الجريبيع،2011) حيث بينت عدم وجود أثر لمعيار الحزبية عند شباب البادية.

الجدول (13) المتوسطات الحسابية، واستخدام تحليل التباين الأحادي، واختبار شيفيه للمقارنات البعدية، لأداء أفراد عينة الدراسة تبعا لمتغير (المحافظة)

المعيار	مستويات متغير المحافظة			اختبار شيفيه		
	العاصمة	المفرق	اربد		المفرق	اربد
النزاهة	4.44	4.02	4.42	العاصمة	425*	.028
				المفرق		-.397-*
قوة الشخصية	4.24	3.88	4.25	العاصمة	.354	-.014
				المفرق		-.368
المؤهل العلمي	4.10	3.82	4.21	العاصمة	.274	-.111
				المفرق		-.385
المشاركة الاجتماعية	3.56	3.65	3.85	العاصمة	-.092	-.299
				المفرق		-.207
التدين	3.85	3.51	4.10	العاصمة	.337	-.257
				المفرق		-.594-*
أبن المنطقة	2.97	3.41	3.38	العاصمة	-.440-*	-.403
				المفرق		.037
الشباب (30- 50 عام)	3.47	3.29	3.33	العاصمة	.178	.139
				المفرق		-.039
ابن العشيرة	2.74	3.24	3.02	العاصمة	-.499-*	-.285
				المفرق		.214
حزبي	2.38	1.96	2.23	العاصمة	.414*	.146
				المفرق		-.268
ذكراً	2.75	3.10	2.75	العاصمة	-.35	0.00
				المفرق		.348
الخدمات الشخصية	2.25	2.69	2.65	العاصمة	-.44	-.40
				المفرق		.04
أنثى	2.13	2.22	1.98	العاصمة	-.09	.15
				المفرق		.24
مناصب سابقة	2.42	2.84	2.63	العاصمة	-.42-*	-.21
				المفرق		.21
كبير العمر (أكبر من 50 عام)	2.39	2.24	2.04	العاصمة	.15	.35
				المفرق		.20
رأس المال	2.17	2.31	2.31	العاصمة	-.147	-.15
				المفرق		.00
االنسب	2.13	2.31	2.73	العاصمة	-.189	-.60-*
				المفرق		-.42
الشهرة	2.26	2.51	2.65	العاصمة	-.246	-.38
				المفرق		-.14

* دال إحصائياً عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha = 0.05$).

كما يظهر وجود فروق في معيار المناصب السابقة بين العاصمة والمفرق ولصالح المفرق، وقد يعزى ذلك إلى أن أصحاب المناصب السابقة في محافظة المفرق قله بالنسبة لعددهم في العاصمة، ولذا فهي ميزة في الأولى وليست كذلك في الثانية.

ويظهر كذلك وجود فروق في معيار العائلة المرموقة بين العاصمة واربد ولصالح إربد، وقد يعزى ذلك إلى أن محافظة العاصمة تزخر بتنوع سكاني كبير، إضافة إلى طبيعة العلاقات الاجتماعية في العاصمة، إذ أنها أقل ترابطا، ويميل الأفراد إلى الاستقلالية الاجتماعية والفكرية، وقد يفسر معيار الانتماء الحزبي جزءا من هذه النتيجة، إذ تبين أن الفروق كانت لصالح العاصمة.

ب. متغير الجنس:

للإجابة عن هذا السؤال تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار (t-test) لأداء أفراد عينة الدراسة تبعا لمتغير (الجنس)، والجدول (14) يبين ذلك.

يتبين من الجدول (14) أن ثمّة فروق إحصائية بين الذكور والإناث في معايير اختيار المرشح وهي: النزاهة، والمشاركة الاجتماعية، وابن المنطقة، والحزبي، والذكورة، والخدمات الشخصية، والمناصب السابقة، وكبير العمر، والمال، والنسب، والشهرة الإعلامية، وكانت جميعها لصالح الذكور، وتعزى هذه النتيجة إلى أن الاهتمام بالشأن السياسي والانتخابي عند الذكور أكبر منه عند الإناث كما تبين من نتيجة السؤال الثاني (أ. متغير الجنس)، ولذلك لم تهتم الإناث كثيرا بهذه المعايير.

ج. متغير التخصص الأكاديمي:

للإجابة عن هذا السؤال تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار (t-test) لأداء أفراد عينة الدراسة تبعا لمتغير (التخصص الأكاديمي)، والجدول (15) يبين ذلك.

يتبين من الجدول (15) أن هنالك فروق دالة إحصائياً تبعا لمتغير التخصص الأكاديمي، وكانت الفروق لصالح ذوي التخصصات الإنسانية في المعايير الآتية: النزاهة، وقوة الشخصية، والمؤهل العلمي، والمشاركة الاجتماعية، والتدين، والشباب، والجنس(أنثى).

الجدول (14) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار (t-test) لأداء أفراد عينة الدراسة تبعا لمتغير (الجنس)

الرقم	المعيار	متوسط حسابي للذكور	متوسط حسابي للإناث	الدلالة الإحصائية
1	النزاهة	4.46	4.16	.011*
2	قوة الشخصية	4.15	4.11	.747
3	المؤهل العلمي	4.05	4.05	.989
4	المشاركة الاجتماعية	3.83	3.51	.008*
5	التدين	3.81	3.83	.893
6	أبن المنطقة	3.37	3.07	.035*
7	الشباب	3.31	3.45	.300
8	ابن العشيرة	3.10	2.84	.096
9	الحزبية	2.55	1.89	.000*
10	ذكرا	3.29	2.44	.000*
11	الخدمات الشخصية	2.92	2.08	.000*
12	أنثى	2.08	2.14	.685
13	مناصب سابقة	2.77	2.44	.019*
14	كبير العمر	2.40	2.09	.018*
15	المال	2.52	1.99	.000*
16	النسب	2.58	2.13	.001*
17	الشهرة الإعلامية	2.77	2.13	.000*

* دال إحصائياً عند مستوى الدلالة الإحصائية $\alpha = 0.05$

الجدول (15) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار (t-test) لأداء أفراد العينة تبعا لمتغير (التخصص الأكاديمي)

الرقم	المعيار	متوسط حسابي إنساني	متوسط حسابي علمي	الدلالة الإحصائية
1	النزاهة	4.62	4.01	.001*
2	قوة الشخصية	4.47	3.81	.001*
3	المؤهل العلمي	4.33	3.77	.001*
4	المشاركة الاجتماعية	3.91	3.43	.001*
5	التدين	4.04	3.60	.001*
6	أبن المنطقة	3.26	3.17	.542
7	الشباب	3.56	3.21	.009*
8	ابن العشيرة	2.91	3.02	.445
9	حزبي	2.28	2.14	.301
10	ذكرا	2.81	2.90	.596
11	الخدمات الشخصية	2.25	2.73	.001*
12	أنثى	2.27	1.95	.018*
13	مناصب سابقة	2.53	2.67	.338
14	كبير العمر	2.20	2.29	.455
15	المال	2.09	2.40	.018*
16	النسب	2.21	2.49	.049*
17	الشهرة الإعلامية	2.37	2.52	.279

* دال إحصائياً عند مستوى الدلالة الإحصائية $\alpha = 0.05$).

وكانت الفروق لصالح ذوي التخصص العلمية في معايير: الخدمات الشخصية، والمال، والنسب، وقد يكون السبب في ذلك أن ذوي التخصصات العلمية أكثر عمليه، ويبحثون عن الفائدة العملية، ويلتقي المال مع النسب لإعطاء الشخص قوة ونفوذا أكبر لتقديم الخدمات الشخصية، وبالتالي فضّل ذوو التخصصات العلمية هذه المعايير بدرجة أكبر، بينما ركّز ذوو التخصصات الإنسانية على معايير تدعم العاقات الاجتماعية مثل قوة الشخصية والدرجة العلمية والمشاركة الاجتماعية والتدين والشباب، والأنثى.

د. متغير العمر

للإجابة عن هذا السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية، واستخدام تحليل التباين الأحادي، واختبار شيفيه للمقارنات البعدية، لأداء أفراد عينة الدراسة تبعا لمتغير (العمر)، والجدول (16) يبين ذلك.

يتبين من الجدول (16) أن هنالك فروقا ذات دلالة إحصائية تبعا لمتغير العمر في معيار واحد فقط هو: النوع الاجتماعي (أنثى)، وكانت الفروق بين العمر أقل من 30 من جهة وعمر (30 –45) و(أكبر من 45) من جهة ثانية، ولصالح العمر (أقل من 30). وقد يكون السبب في ذلك أن الفئة العمرية الأصغر هم أكثر حماسة للتجديد، ويعتبر موضوع انتخاب وترشيح المرأة حديثا نسبيا، ولذا فهم أكثر تقبلاً له من الأعمار الأكبر.

هـ. متغير الانتماء لمؤسسات المجتمع المدني:

للإجابة عن هذا السؤال تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار (t-test) لأداء أفراد عينة الدراسة تبعا لمتغير (الانتماء لمؤسسات المجتمع المدني)، والجدول (17) يبين ذلك.

يتبين من الجدول (17) وجود فروق ذات دلالة إحصائية تبعا لمتغير الانتماء لمؤسسات المجتمع المدني، وكانت الفروق لصالح غير المنتمين في معايير: قوة الشخصية، والمؤهل العلمي، والمشاركة الاجتماعية، وكانت لصالح المنتمين في معايير: الحزبية، والذكورة، والخدمات الشخصية، والعمر الأكبر، والمال، والنسب. وقد يعزى ذلك إلى أن الأحزاب هي جزء من منظمات المجتمع المدني، ولذا تم تفضيلها باعتبارها قاسماً مشتركاً بين الجهتين. وأما الذكورة والعمر الأكبر، فغالب من ينخرط ضمن هذه المؤسسات هم من الذكور، والفئة العمرية الأكبر، ولذلك فهم يختلطون بهم أكثر. أما الخدمات والمال والنسب، فمعظم مؤسسات المجتمع المدني تحتاج لتبرعات وهؤلاء أكثر دعماً لها من غيرهم.

الجدول (16) المتوسطات الحسابية، واستخدام تحليل التباين الأحادي، واختبار شيفيه للمقارنات البعدية، لأداء أفراد عينة الدراسة تبعا لمتغير (العمر)

المعيار	مستويات المتغير			اختبار شيفيه		
	أقل من 30	30 – 45	أكبر من 45		30 – 45	أكبر من 45
النزاهة	4.31	4.28	4.46	أقل من 30	0.03	-0.15
				30 – 45		-0.18
قوة الشخصية	4.29	4.05	4.25	أقل من 30	0.24	0.04
				30 – 45		-0.24
المؤهل العلمي	4.12	3.99	4.17	أقل من 30	0.13	-0.05
				30 – 45		-0.18
المشاركة الاجتماعية	3.50	3.73	3.67	أقل من 30	-0.23	-0.17
				30 – 45		0.07
التدين	3.83	3.79	3.92	أقل من 30	0.04	-0.08
				30 – 45		-0.13
أبن المنطقة	3.26	3.25	3.00	أقل من 30	0.01	0.26
				30 – 45		0.25
الشباب (30– 50 عام)	3.50	3.37	3.21	أقل من 30	0.13	0.29
				30 – 45		0.16
ابن العشيرة	2.98	2.98	2.88	أقل من 30	-0.01	0.10
				30 – 45		0.11
حزبي	2.19	2.23	2.17	أقل من 30	-0.04	0.02
				30 – 45		0.06
ذكرا	2.69	2.90	2.96	أقل من 30	-0.21	-0.27
				30 – 45		-0.06
الخدمات الشخصية	2.48	2.50	2.46	أقل من 30	-0.03	0.02
				30 – 45		0.05
أنثى	2.52	2.05	1.67	أقل من 30	.476*	.857*
				30 – 45		0.38
مناصب سابقة	2.62	2.56	2.75	أقل من 30	0.06	-0.13
				30 – 45		-0.19
كبير العمر (أكبر من 50 عام)	2.19	2.22	2.46	أقل من 30	-0.03	-0.27
				30 – 45		-0.24
رأس المال	2.19	2.30	2.17	أقل من 30	-0.11	0.02
				30 – 45		0.13
النسب الرفيع	2.10	2.40	2.58	أقل من 30	-0.31	-0.49
				30 – 45		-0.18
الشهرة	2.40	2.47	2.42	أقل من 30	-0.06	-0.02
				30 – 45		0.05

* دال إحصائيا عند مستوى الدلالة الإحصائية α = 0.05)

الجدول (17) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار (t-test) لأداء أفراد عينة الدراسة تبعا لمتغير (الانتماء لمؤسسات المجتمع المدني)

الرقم	المعيار	متوسط حسابي (غير منتم)	متوسط حسابي (منتم)	الدلالة الإحصائية
1	النزاهة	4.36	4.21	.238
2	قوة الشخصية	4.26	3.88	*.003
3	المؤهل العلمي	4.25	3.65	*.000
4	المشاركة الاجتماعية	3.76	3.47	*.028
5	التدين	3.88	3.70	.217
6	ابن المنطقة	3.24	3.18	.685
7	الشباب	3.46	3.21	.073
8	ابن العشيرة	2.90	3.09	.260
9	حزبي	1.98	2.67	*.000
10	ذكرا	2.74	3.09	*.039
11	الخدمات الشخصية	2.32	2.84	*.001
12	أنثى	2.10	2.14	.759
13	مناصب سابقة	2.52	2.77	.095
14	كبير العمر	2.08	2.58	*.000
15	المال	2.12	2.51	*.005
16	النسب	2.18	2.70	*.000
17	الشهرة الإعلامية	2.35	2.63	.061

* دال إحصائياً عند مستوى الدلالة الإحصائية $\alpha = 0.05$.

التوصيات:

في ضوء ما توصلت إليه الدراسة من نتائج، فإنها توصي بالآتي:

- عمل برامج ودورات بغرض زيادة مستوى المشاركة السياسية الفاعلة لدى المعلمين.
- أن يتضمن البرنامج الانتخابي للأفراد والأحزاب مساحة (كمية ونوعية) لقطاع التعليم والمعلمين.
- زيادة التعاون بين نقابة المعلمين والأحزاب لتعرض برامجها وخططها فيما يتعلق بجميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية... لدى الفئات المهنية المختلفة ليتسنى لأعضاء المجتمع التربوي التعرف على هذه البرامج والمفاضلة بينها.
- العمل على إبراز الجوانب الايجابية في تجربة المرأة في البرلمان، وخاصة للمجتمعات النسائية لإكساب المرأة مزيدا من الثقة بجنسها أولاً، ولتغيير نظرة باقي المجتمع إليها ثانيا.
- أن يفيد المرشحون والأحزاب من نتائج هذه الدراسة في حملاتهم وبرامجهم الانتخابية، بما يؤدي لمزيد من التمثيل المجتمعي في مجالسهم التي يترشحون لها.
- إجراء دراسات للبحث في أسباب تدني ممارسة صور السلوك الانتخابي الفاعلة.
- إجراء مزيد من الدراسات على مناطق أخرى كإقليم الجنوب، وشرائح أخرى مختلفة من حيث المهنة والمستوى التعليمي...الخ.

المراجع

أبراشي، إ. (1998). علم الاجتماع السياسي، عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع.

أبو جادو، ص. (2008). علم النفس التربوي، عمان: دار المسيرة.

أبوبكر، ث. (2003). قراءة في الانتخابات الأردنية لعام 2003، فلسطين: مركز جنين للدراسات الإستراتيجية. استرجع بتاريخ 22 تشرين أول 2015، من المصدر http://archive.electionsjo.com

أحمد، ح.؛ أبو الرب، م.؛ المصري، ط. (2006). معايير اختيار عضو المجلس التشريعي الفلسطيني لدى الناخب الفلسطيني في العام 2006، مجلة جامعة النجاح للأبحاث: العلوم الإنسانية، 20، (3)، 801-820.

الأعرجي، إ. (2010) السلوك الانتخابي وعلاقته بالاعتقاد بعدالة العالم لدى طلبة جامعة بغداد، مجلة كلية الآداب، (98) 529-606.

البراك، س. (2010). الدراسة الميدانية لاستقراء وعي المرأة العراقية بحقها الانتخابي، مجلة الحقوق، جامعة المستنصرية، 3، (10)، 261-281.

بركات، ل. (1983). القيم التربوية، الرياض: دار المريخ.

بن يمينة، ي. (2014). السلوك الانتخابي عند الشباب في الجزائر: شباب مدينة وهران نموذجا، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة وهران، الجزائر.

الجريبيع، م. (2011). الجماعات المرجعية ودورها في السلوك الانتخابي للشباب في البادية الأردنية: دراسة تحليلية ميدانية للانتخابات النيابية 2010، عمان: مركز الثريا للدراسات.

الخزاعلة، ع. (1996). المشاركة السياسية بين الحزبية والقبلية في الأردن: دراسة تحليلية لرأي النخبة، مركز الدراسات الأردنية، جامعة اليرموك.

الدويكات، ق. (2004). دور الانتماءات العشائرية والإقليمية في الانتخابات النيابية الأردنية: دراسة في الجغرافيا السياسية، مجلة جامعة أم القرى للعلوم التربوية والاجتماعية والإنسانية، 16،(2)، 165-220.

زرنوقة، ص. (2001). المشاركة السياسية والعملية الانتخابية، مجلة الديمقراطية، (1)، 17-32.

الزريقات، ف. (1992). التجربة البرلمانية الأردنية الجديدة، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، 7، (4)، 143-191.

الشامي، م. (2011). مستوى المشاركة السياسية لدى الشباب الجامعي الفلسطيني في عصر العولمة، مجلة الجامعة الإسلامية: سلسلة الدراسات الإنسانية، 19 (2) 1237-1277.

الشرعه، ن. (2006). بناء أنموذج لمفهوم الوحدة الوطنية في ضوء وعي طلبة الجامعات الأردنية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، الجامعة الأردنية.

عباسي، ع. (2012). واقع النشاط الحزبي في الجزائر وانعكاساته على سلوك الهيئة الناخبة، المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، 8، (35)، 1-43.

العدوان، ع. (2008). التعددية السياسية في المملكة الأردنية الهاشمية (1989-2006)، عمان: دار الراية.

علي، س. (2005). علم الاجتماع السياسي بين السياسة والاجتماع، مصر: دار المعرفة الجامعية.

مجلس النواب الأردني، استرجع بتاريخ 23 تشرين أول 2015، من المصدر/ http://www.parliament.jo.

محافظة، ع. (1990) الفكر السياسي في الأردن منذ بداية الثورة العربية الكبرى وحتى نهاية عهد الإمارة (1916-1946)، عمان: مركز الكتب الأردني.

المحمد، ص (2011) أزمة المشاركة السياسية في البلدان النامية: الجزائر نموذجا، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة دمشق.

مركز الدراسات الإستراتيجية الجامعة الأردنية (2012). استطلاع للرأي حول بعض القضايا الراهنة 2012، استرجع بتاريخ 1 تشرين الثاني 2015 من المصدر/ http://www.jcss.org.

مركز القدس للدراسات السياسية (2009) دوافع الانتخاب في عام 2007، وحدة الاستطلاعات وقياس الرأي، استرج بتاريخ 2 تشرين ثاني 2015 من المصدر http://www.alqudscenter.org/ arabic.

المشاقبة، أ. (2005) التربية الوطنية والنظام السياسي الأردني، عمان: دار الحامد.

منيزل؛ ع.؛ العتوم، ع (2010). مناهج البحث في العلوم التربوية والنفسية، عمان، إثراء للنشر والتوزيع.

النعيمي، ل. (2009) أثر الدعاية الانتخابية على السلوك الانتخابي للناخب الأردني: انتخابات مجلس النواب الخامس عشر 2007، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن.

نقرش، ع. (2009) التجربة الحزبية في الأردن، عمان: وزارة الثقافة.

الهاجري، م. (2001) البناء الاجتماعي والسلوك الانتخابي في المجتمع القطري: دراسة ميدانية للانتخابات البلدية 1999. رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية.

الهيتي، هـ. (2003) إشكالية المستقبل في الوعي العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

وزارة التربية والتعليم، فلسفة التربية في الأردن. استرجع بتاريخ 1 تشرين الثاني 2015 من المصدر/ www.moe.gov.jo

Allum, p. (1995) State and Society in Western Europe. England: Hart Oils, LTD, Conn Wall.

Blais, A., & Elizabeth, G,. & Neil, N. (2004) Where Does Turnout Decline Come From? European Journal of Political Research. 43,(2): 221- 236.

Dalton, R. (2000) Citizen Attitudes and Political Behavior, Comparative Political Studies, 33, (6/7): 912-940.

Dogan, M,.(1993) Comparing the decline of nationalisms in Western Europe: the generational dynamic. International Social Science Journal. 45, (136): 22-177.

Ferree, K., Gibson, C. & Long, J. (2013) Voting behavior and electoral irregularities in Kenya's 2013 Election. Journal of Eastern African Studies, 8, (1): 153-172.

Hazarika, B. (2015) Voting Behavior in India and Its Determinants. Journal of Humanities And Social Science, 20(10): 22-25.

Kieh, G.(2006) Elections and Voting Behavior: The Case of the 2005 Liberian Elections, UMOJA ,1(2): 1-18.

Leigh, A.(2005). Economic Voting and Electoral Behavior: How Do Individual, Local, and National Factors Affect the Partisan Choice? Australian Journal of Economics & Politics, 17, (20): 265-296.

Loader, B. & Mercea, D. (2012) Social Media and Democracy: Innovations in Participatory Politics. SAGE Journal, 36 (1): 125-127.

McMillan, H. & Schumacher, S. (2001) Research in

Shawar, D., & Asim, M. (2012) Voting Behaviour of People Towards Different Political Parties in District Faisalabad, Mediterranean Journal of Social Sciences. 3, (2): 85-91.

Takens, J., Kleinnijenhuis, J., Hoof, A. & Atteveldt, W. (2015). Party Leaders in the Media and Voting Behavior: Priming Rather than Learning or Projection. Political Communication, 32, (2): 249-267.

Visser, M. (1994) The Psychology of voting action, on the Psychological Origins of Electoral Research, 1939-1964**,** Journal of the History of the Behavioral Sciences, 30, (1): 43-52.

education: a conceptual introduction, New York: Longman.

Morton, R. & Ou, K. (2015). What Motivates Bandwagon Voting Behavior: Altruism or a Desire to Win?. Available (on – line): http://nyuad.nyu.edu/

Nickerson, D. & Rogers, T. (2010). Do You Have a Voting Plan? Implementation Intentions, Voter Turnout, and Organic Plan Making. Psychological Science**,** 21, (2): 194–199.

Roskin, M.G., Robert, James, A., & walter, S.J. (1991). Political Science An Introduction**,** New Jersey: Prentice–hall.

The Degree of Practicing Electoral Behavior and the Candidates Choosing Criteria by Jordanian Teachers

Naser Ibrahim Alsharah*

ABSTRACT

This study aimed to examine the degree of practicing electoral behavior and the criteria for choosing candidates among teachers. To achieve the goals of the study, a questionnaire was developed that comprised of three sections; the first included (5) independent variables, the second included (10) aspects of the electoral behavior, while the third included (17) criteria for the candidate selection. After checking the validity and reliability of the scale, it was distributed to a sample of (342) teachers, in three governorates (Capital, Mafraq and Irbid). The results revealed that teachers practice the electoral behavior in a moderate degree. There are statistically significant differences due to on the governorate variable, which was in favor of the governorate of Mafraq, and due to the variable of gender; in favor of males, and due to the variable of membership in civil society institutions; in favor of members. The results showed that the most important criteria adopted by teachers for the selection of the candidate are: integrity, strong and leadership personality, academic qualification, and religion. , The least important criteria are: older age, capital, party affiliation, gender (female). on the other hand There are Statistically significant differences appeared in some of these criteria, based on the differences in the independent study variables. In light of the results, the study provided some procedural recommendations.

Keywords: Electoral Behavior, Teacher, Criteria for Selecting the Candidate.

* Irbid University College, Al-Balqa' Applied University, Jordan. Received on 27/12/2015 and Accepted for Publication on 3/2/2016.